



PROVISIONAL

A/FV.2378

7 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثامنة والسبعين بعد ألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك—ورك

يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣٠ / ١٥

الرئيس : السيد ثورن (لغسبرغ)

ثم : السيد الصفار (نائب الرئيس) (البحرين)

خطاب غبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص .

مواصلة المناقشة العامة للبند ( ٩ ) من جدول الأعمال .

القيت الكلمات من :

السيد غايري (غرينادا)

السيد هنليدي (توغو—و)

السيد غاربا (نيجيريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٤٥

خطاب غبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص

أصطحب الى قاعة الجمعية العامة ، غبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب بغبطة الأسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص ، وأدعو غبطته الى التفضل بالقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس مكاريوس (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، من دواعي سرورى العظيم أن أقدم لكم ، نيابة عن جمهورية قبرص ، أحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ، وصفاتكم البارزة ، التي ميزتكم ، كرئيس وزراء ، ووزير خارجية لكسمبرغ - وهي بلد له تقاليد ديمقراطية طويلة وثرية - تؤكد ان مداوات الجمعية العامة سوف تستهدى بروح بناءة وخلاقة .

وأود أيضا أن أعبر عن التقدير العميق لسلفكم ، السيد عبدالعزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجزائر ، للطريقة الماهرة والفعالة التي رأس بها مداوات الدورة العادية التاسعة والعشرين ، وكذلك الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

وتقدم جمهورية قبرص ترحيبا حارا ، للدول الأعضاء الجدد في المنظمة ، وهي : سان تومي وبرنسيب ، والرأس الأخضر ، وموزامبيق ، والتي بعد أن خرجت من الوضع الاستعماري ، أخذت وضعها الذي تستحقه كأعضاء في المجتمع الدولي ، ونحن نحبي وجودهم كخطوة أخرى نحو تحقيق مبدأ عالمية التمثيل في عضوية هذه المنظمة العالمية . ونرجو أن تستكمل هذه العملية بقبول عضوية جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية في المستقبل القريب ، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي الأقاليم التي مازالت تقع تحت السيطرة الاستعمارية أو الحكم الأجنبي .

وقبل أن أستطرد في كلامي ، أود أن أحيي دكتور كورت فالدهايم الأمين العام ، لجهوده المخلصة في الدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة ، وتحقيق أهدافها . وتشعر بلادى بامتنان خاص ، لاسهامه في البحث عن حل عادل وسلمي لمشكلة قبرص . ونحن نقدر بعمق حقيقة ، أنه بصبر عظيم

وبروح من الانصاف ، قد رأس المفاوضات في فيينا وفي نيويورك ، وذلك في اطار الجهود التي تسعى الى الوصول الى حل في اطار القرارات الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وأنه يواصل بلا كلل عرض مساعيه الحميدة .

ان هذا العام يوافق الذكرى السنوية الثلاثين لانشاء الأمم المتحدة . والحقيقة ان عضويتها قد نمت من العدد الأصلي ، وهو خمسون دولة ، الى العدد الحالي وهو ١٤١ دولة ، مما يظهر أهمية المنظمة ، ويعطيها أبعاد مجتمع عالمي حقيقي . ان عالمية عضويتها ، تظهر التطور العظيم الذي حدث منذ الحرب العالمية الثانية ، وتوضح حقيقة ان مبادئ تقرير المصير والاستقلال كان معترفا بها باضطراد ، وتطبق على نطاق واسع .

وقد بدأ عصر جديد للبشرية ، وقد أصبحت جميع انماط وأساليب التفكير والسلوك الدولي بالية الآن وأفسحت المجال لمفهوم جديد ، وهو أن العالم يقوم على التكافل ويشكل مجتمعا واحدا ، وان التقدم في التكنولوجيا قد قرب المسافات بين اجزاء العالم ، بحيث أن الاحداث التي تقع في مكان ما ، تكون لها آثار عالمية . وفي عالمنا الصغير اليوم نجد أن المبادئ والقيم ، مثل السلام ، والحرية ، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، هي كل لا يتجزأ ، وأن التعاون بين الشعوب والأمم هو ضرورة ملحة . ويمكن أن يقال - بحق - أنه في عالمنا القائم على التكافل ، فان البدائل هي ، اما التقدم المشترك ، وأما الكارثة المشتركة .

ان هذه الضرورة للتعاون ، قد وضحت في مؤتمر هلسنكي الأخير الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا ، ان المبادئ التي وردت في الوثيقة النهائية للمؤتمر تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ، وهي في نفس الوقت تأخذ في الاعتبار الخبرات التي توفرت في السنوات الثلاثين الماضية ، وكذلك المواقف القائمة في العالم اليوم . ان حقيقة ان من بين الموقعين على الميثاق دولا تمتلك وسائل تدوير كوكبنا خلال ساعات قليلة ، تعطي أهمية خاصة لمؤتمر هلسنكي .

لقد أصبح العالم يعترف ، بأنه ، في وقتنا هذا ، لا تستطيع دولة ، أو مجموعة دول أن تحقق أهدافها عن طريق اجراءات من طرف واحد متجاهلة المصالح المشروعة للآخرين ، وانما عن طريق التعاون والتفاهم فقط . ان الدورة الخاصة السابعة قد قطعت شوطا طويلا نحو اعادة النظر في هيكل النظام الاقتصادي العالمي ، وينائه على أساس من نظام اكثر مساواة ، وأكثر عدالة ، يعمل على تضيق الهوة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . ولتحقيق ذلك ، فانه مازال أمامنا الكثير الذي يجب أن نفعله ، الا أنه ظهرت بداية طيبة تبشر بالخير في هذا الصدد . ان الادراك العام بأهمية المشكلة ، والحاجة الى معالجتها بطريقة واقعية يولدان الأمل في أن مزيدا من النتائج المحددة قد تتحقق قريبا .

ان الجهد الذي يبذل نحو اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ومستقبل أفضل للبشرية ، يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة نزع السلاح ، ويرتبط أكثر بوقف سباق التسلح السريع . ان المبالغ الضخمة التي تصل الى ٣٠٠ . ٠٠٠ مليون دولار تبشر سنويا على التسليح بلا هدف . انه اذا وجه جزء صغير من هذه النفقات المبددة الى الأغراض الايجابية للتنمية ، فان الصعوبات الاقتصادية

يمكن التغلب عليها ، ويمكن تضيق الهوة الى درجة كبيرة . ان وقف سباق التسلح ، أو الاقلال منه ، سوف يخدم قضية السلام وقضية التنمية ، وهما الهدفان الأساسيان للأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك فان انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية — وقد كانت هناك بداية طيبة بشأنها — يعتبر خطوة ايجابية في الاتجاه السليم . وفي هذا الاطار ، فاننا نؤيد جميع الجهود التي تهدف الى حظر كامل وفعال ، على جميع تجارب الأسلحة النووية .

ان أى أمل في وقف فعال لسباق التسلح لن يكون واقعيا أو مشرا ، اذا لم يكن هنالك أمن دولي ونظام قانوني . ان كيف تستطيع الدول أن تقلل من امكانياتها الحربية في عالم تسوده الفوضى العالمية ؟ ان ايماني هو أن جهودنا المشتركة ، يجب أن توجه نحو انشاء نظام فعال للأمن والنظام القانوني . ولتحقيق هذا الهدف ، فان واحدة من الخطوات الأولى للأمم المتحدة يجب أن تكون هي ضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن بفاعلية .

انني لا أقصد أن أتناول بالتفصيل الموضوعات العديدة والهامة المدرجة في جدول أعمالنا ، لكنني اكتفي بالقول بأن قبرص ، كما كان موقفها في الماضي ، سوف تؤيد جميع المبادرات التي تهدف الى القضاء على التمييز العنصري ، والفصل العنصري ، وتحقيق السلام القائم على العدل في جنوب افريقيا ، وتأييد قضايا التحرر وحماية حقوق الانسان في كل مكان ، وتشجيع احترام القانون الدولي ، ودعم الأمم المتحدة حتى تصبح أداة أكثر فعالية من أجل الأمن والسلام في العالم . وسوف أكون مقصرا في واجبي ، اذا لم أشرب بصفة خاصة ، الى مشكلة الشرق الأوسط ، وهي بحكم التشابه والموقع الجغرافي ترتبط بمشكلة قبرص . وموقف بلدي بشأن هذه القضية ، هو — أن أية تسوية سليمة ، يجب أن تبنى على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، ولا يمكن قبول الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، تحت أى ظرف من الظروف ، أو أن يعتبر الاحتلال العسكري أساسا لأيّة حقوق . وبالتالي فنحن نؤيد التطبيق الكامل للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ، وجميع الجهود التي تسير في هذا الاتجاه . ربما أن تكون بعض المبادرات قد حققت قدرا من السلام ، ولكن السلام الحقيقي ليس مجرد عدم وقوع الحرب . فالموقف مازال خطيرا ، واذا لم يوجد حل شامل وعادل في المستقبل القريب ، فهناك خطر من الصدام ، مع ما يتبع ذلك من تبعات لا يمكن حسابها .

أنتقل الآن الى موضوع قبرص ، وهو أحد بنود جدول الأعمال ، وقد بحثته الأمم المتحدة بإفاضة خلال العام الماضي . وقد اتاحت لي الفرصة لكي أذكر أمام الجمعية العامة المصير المفجع ، الذي ألم ببلدى ، وهو بلد صغير غير منحاى ، بلد أعزل ، عضو في هذه المنظمة . وأعتقد أنه من الملائم والمفهوم ، ان أتناول ببعض الاطالة هذه المشكلة ، وهي ليست قريبة فقط الى قلبي وعقلي ، ولكنها ستساعد على القاء الأضواء على أكثر الحقائق اقلاقا ، التي تواجه العالم اليوم .

لقد تمزقت جمهورية قبرص منذ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، كنتيجة للعدوان المسلح من جانب تركيا . ونتيجة لهذا العدوان ، الذى لم يسبق له مثيل في عصرنا ، في وحشيته ، وعــــدم انسانيته ، فان حوالي ٤ . في المائة من أرض قبرص تمثل ٧٠ في المائة من الموارد الاقتصادية قد وقع تحت احتلال عسكري من الغزاة .

وأخرى ٢٠٠ الف قبرصي ، أى حوالي ثلث سكان الجزيرة ، من ديار آبائهم وأجدادهم ، وتحولوا الى لاجئين مشردين في بلدهم . وقتل الآلاف من السكان ، بما في ذلك النساء والاطفال ، أخذ أبعاد المذابح الجماعية التي تتوازي مع مذابح الأرمنيين في ١٩١٥ . وامتهان أماكن العبادة ، وتخريب الكنوز الأثرية التي لا تقدر بثمن ، ونهب وسلب الممتلكات ، والاغتصاب ، وجرائم أخرى أكثر من أن تحصى تشكل المأساة التي نجمت عن عملية " أتيليا " وهو الاسم الذى أطلقه الا تراك على عملياتهم الحربية في قبرص .

وجانب آخر مفجع ، هو موضوع المفقودين ، فهناك أكثر من ألفي شخص مازالوا مفقودين ، والدليل موجود ، على أن معظمهم كانوا أحياء ، وقعوا في أيدي الجيش التركي بعد وقف إطلاق النار ، وهناك صور فوتوغرافية حقيقية للعديد من هؤلاء الأشخاص ، أخذت وقت القبض عليهم ، وظهرت هذه الصور في الصحافة الأجنبية ، بما فيها الصحف التركية ، كما ظهرت في الأفلام التلفزيونية . فما هو مصير هؤلاء الأشخاص ؟ لقد اصررنا على تكرار اشارة هذا الموضوع الخطير ، مع الجانب التركي ، وكان الرد أنه لا يوجد مسجونون أو رهائن لا في تركيا ، ولا في الجزء المحتل من قبرص .

وانذا كان الأمر كذلك ، فهل نصل الى نتيجة انهم قد اعدوا بعد اعتقالهم ؟ لم نحصل على رد لهذا التساؤل . ان أسر المفقودين تعيش في ألم مستمر وتتساءل ، هل مازال أحبائهم

أحياء ، أو انهم قتلوا ؟ ولقد طلبنا ، من الجانب التركي القيام بعملية بحث ، عن طريق لجنة للصليب الأحمر الدولي تعطي لها حرية الحركة ، لتعقب آثار هؤلاء الأشخاص ، أو على الأقل ، اكتشاف الأماكن التي دفنوا فيها . وكان الرد سلبيا حتى الآن . وهذه المسألة يجب أن تبحث بالكامل ، وان توضح . وسوف يثير وفد بلادى هذا الموضوع في اللجنة المعنية ، المتفرعة عن الجمعية العامة ، بغية الحصول على معلومات عن مصير هؤلاء الأشخاص المفقودين ، لنخفف على الأقل ، من آلام أسرهم .

ان تركيا ، بأعمالها في قبرص ، تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا ، وكل مفهوم لحقوق الانسان . ان الجمعية العامة تناولت موضوع قبرص ، بناء على مبادرة من الدول غير المنحازة ، ونحن نشعر لها بالامتنان العميق ، وقد وافقت بالاجماع على القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) . ويشكل هذا القرار اطارا ليجاد حل للمشكلة . وفي أحكامه الرئيسية ، يدعو هذا القرار الى احترام سيادة ، واستقلال ، ووحدة أراضي جمهورية قبرص ، وعدم انحيازها ، وكذلك الانسحاب العاجل لجميع القوات المسلحة الأجنبية من الجمهورية ، ووقف كل تدخل اجنبي ، واتخاذ اجراءات عاجلة ، من أجل عودة اللاجئين الى ديارهم في أمان .

ان قرار الجمعية العامة ، أيده مجلس الأمن في قراره رقم ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) ، الصادر في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ وبذلك أصبح تنفيذ القرار الزاميا .

فماذا كان موقف تركيا من هذه القرارات ، وماذا يكشف سجلها بعد ذلك بعام ؟ لقد كان اتجاهها الى عدم الاحترام المشوب بالاحتقار ، وعدم الانصياع لأحكام هذه القرارات ، فلم يتم انسحاب القوات الأجنبية ، لا بسرعة ولا بغيرها ، ولم تتخذ أية اجراءات من أجل عودة اللاجئين الى ديارهم ، لا بصفة عاجلة ، ولا غيرها ، ولم يتوقف التدخل الاجنبي ، ولم يكن هناك احترام للسيادة ، والاستقلال ، ووحدة أراضي جمهورية قبرص ، وعدم انحيازها . كل ذلك بالرغم ، من حقيقة ، أن تركيا صوتت لصالح القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) . ان تركيا حينما ادلت بصوتها بالايجاب كانت تتظاهر فقط بالتمشي مع اجماع الجمعية العامة .

ان قرارات الأمم المتحدة حول قبرص تنص أيضا على اجراء مفاوضات بين ممثلي القبارصة اليونانيين والأتراك بغية الوصول بحرية الى تسوية سياسية . وقد جرت بالفعل مفاوضات في قبرص.

وابتداءً من ابريل الماضي في فيينا ونيويورك ، تحت الرعاية الشخصية وتوجيه الأمين العام . وآسف جداً ، انه حتى اليوم ، فان المفاوضات لم تحقق أية نتائج ايجابية ، ويرجع ذلك كلية الى الموقف السلبي الذى اتخذه تركيا ازاء المحادثات .



وأصبح بدورها ، منذ البداية ، أنه لم يكن هنالك قصد لاجراء مفاوضات لها جدواها من ناحية الجانب التركي ، وقد استغلت تركيا وقت المحادثات حتى تدعم قبضتها على الأراضي المحتلة وتخلق مواقف جديدة ، قائمة على الأمر الواقع ، وتركيا وهي تعمل عن طريق صنيعتها أو جهازها وهو القيادة القبرصية التركية ، قامت بسلسلة من الاجراءات التعسفية ، عن طريق اعلان الدولة التركية الاتحادية لقبرص من جانب واحد ، وتبعتها بانشاء جمعية تأسيسية تقوم بصياغة دستور ، واجراء استفتاء حوله .

كل هذه الأعمال التعسفية تمت أثناء المفاوضات ، وبصفة خاصة ، في الوقت الذي تلقت فيه الحكومة التركية مذكرة شفوية ، موجهة رسميا من جانب الأمين العام ، تسأل عن الخطوات التي اتخذتها ، أو تفكر في اتخاذها ، لتنفيذ قرار الجمعية العامة ، رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) ، الذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) ، ولم ترد تركيا على هذه المذكرة . ان هذا المسلك من جانب الحكومة التركية ، يظهر مرة أخرى ، افتقارها الى حسن النية في المفاوضات ، ويوضح أيضا ، أنه تحت الضغط المستمر للاحتلال العسكري التركي ، الذي يزداد خطورة باستمرار الأحوال الراهنة ، فان المفاوضات لا يمكن أن تجرى بحرية ، كما نص على ذلك في القرارات المعنية .

ولا يجب أن نتجاهل ، أنه حينما تدخل الأطراف في أية مفاوضات ، لا يمكن أن تكون هنالك نتائج ايجابية ، فهدف تركيا هو عدم احترام قرارات الأمم المتحدة ، من أجل كفالة استتـلال قبرص ، وسلامة أراضيها ، ولكنها تهدف الى تقسيم قبرص . وأود في هذا المقام ، أن أوضح ، انني لا أعارض المفاوضات في حد ذاتها ، بل على العكس ، فاني أعتقد أنها أفضل وسيلة من أجل ايجاد حل سلمي للمشكلة . واذا كنا نريد أن تكون المفاوضات مثمرة ، فمن اللازم أن تجرى بطريقة مجدية ، على أساس أحكام القرارات المعنية الصادرة من الأمم المتحدة ، بشأن قبرص . وأشير الى موقف تركيا من المحادثات ، وليس الى ممثل القبارصة الأتراك ، لأن القيادة القبرصية التركية ، تعتمد اعتمادا كليا على أنقرة وتوجه منها .

ان افتقار تركيا الى النية الحسنة في المفاوضات ، وأهدافها الحقيقية ، يمكن أن تلاحظ من واقع حقيقة هي انها تنقل باستمرار آلاف المواطنين الأتراك من تركيا ، وتوطنهم في المنطقة

المحتلة ، ويعيشون في الديار التي اغتصبوها من القبارصة الذين طردوا منها ، ونذكر ، في هذا المقام ، ان الأتراك القبارصة - من الناحية العددية - يشكلون أقلية عددية بسيطة ، لا تزيد على ١٨ في المائة بالمقارنة بالأغلبية القبرصية اليونانية ، وهي ٨٢ في المائة ، وان عملية الاستعمار التركية التي أشرت اليها تهدف الى تغيير الطابع السكاني القديم في قبرص .

هذه هي الحقائق التي تدل على الموقف وتكشف نوايا تركيا ، لقد حاولت تركيا أن تصوّر الموقف القبرصي ، على أنه نزاع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، وليس هذا هو جوهر المشكلة كما هي اليوم ، فالمشكلة في جوهرها ، هي عدوان من جانب تركيا ، واستمرار الاحتلال العسكري ، في جزء كبير من أراضي قبرص ، وأرى لزما علي أن أقول ، ان أعمال القمع من جانب العسكرية التركية ، لا يشعر بها فقط القبارصة اليونانيون ، ولكن يشعر بها أيضا معظم سكان قبرص الأتراك ، فاذا ترك شعب قبرص حرا ، دون تدخل خارجي ، يستطيع أن يحل أية خلافات قائمة بينه .

وهناك زعم آخر خاطيء تحاول الدعاية التركية الترويج له ، وخاصة بين البلاد الاسلامية ، وهو ان الديانة تكمن في جذور مشكلة قبرص ، وهذا غير صحيح على الاطلاق ، فالدين لم يكن قط سبب الاحتكاك بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك .

وفي جهودها للاقلال من الأثر غير المناسب في الرأي العام العالمي ، عن عدوانها وسلوكها في قبرص ، تزعم تركيا أنه لا حدى عشرة سنة ، أى منذ ١٩٦٣ ، ان القبارصة الأتراك يعانون من نير الحكومة التي - يزعم أنها - حرمتهم من حرية الحركة ، وكانت تقمعهم ، والحقيقة هي أن القبارصة الأتراك عانوا من القيود التي فرضت عليهم من جانب قيادتهم ، التي تعمل وفقا لسياسة تركيا القائمة على التقسيم ، وقد اضطر عدد كبير منهم ، من جانب قيادتهم ، للانتقال من قراهم الى جيوب معزولة ، ومنعوا من أى تعامل مع مواطنيهم اليونانيين ، بطريقة تؤثر تأثيرا ضارا على حياتهم الاقتصادية واليومية ، وهذه الحقائق مسجلة وتتضح في تقارير الأمين العام خلال كل تلك السنوات ، وبالنسبة للقبارصة الأتراك أيضا فقد منعوا من الاشتراك في مهام الدولة كوسيلة للتفرقة ، لكي يمهدوا الطريق الى التقسيم . ان خطة تركيا من أجل التقسيم تظهر في اقتراحات القيادة القبرصية التركية المقدمة الى وسيط الأمم المتحدة دكتور جالوبلازا كما ورد في تقريره الرسمي في ١٩٦٥ .

ان مستقبل قبرص كبلد مستقل في خطر ، والعدوان التركي ضد قبرص سوف يستمر ، طالما بقيت القوات التركية ، تحتل جزءاً من أراضيها ، ولا يجب أن تسمح الأمم المتحدة ببقاء هذا الموقف . كما يجب اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية ، حتي يستعاد بالكامل استقلال قبرص ، ووحدة وسلامة أراضيها . قد يقال انه يجب البحث عن حل وسط ، وصحيح انه في حالات عديدة ، تحل المشكلات والمنازعات بالحلول الوسط ، ولكن لا يمكن أن يكون هناك حل وسط ، أو تساهل في المبادئ الأساسية ، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالاستقلال ووحدة وسلامة أراضي الدول . ان قبرص ضحية لعدوان يهدف الى التمزيق ، فكيف يمكن أن يكون هناك حل وسط ، أو تساهل بين الضحية والمعتدى ، الا اذا كان الحل الوسط يعني الاستسلام للحقائق الواقعة ، التي خلقت نتيجة لاستخدام القوة ؟ وفي حالتنا ، يعتبر الحل الوسط المبني على نتائج العدوان ، وعلى أساس الجريمة الخطيرة ، عملاً لا أخلاقياً ، ولا يمكن اضافاً الصبغة الشرعية عليه .

ان تركيا تزعم أن غزوها لقبرص ، كان بموجب اتفاقية الضمان ، وذلك لاستعادة النظام الدستوري الذي اختل نتيجة لانقلاب تموز/يولية ١٩٧٤ . ان تركيا ، بالاضافة الى بريطانيا واليونان ، قد ضمنت الدستور ، والاستقلال ، ووحدة وسلامة اراضي قبرص . انني لا أود في هذا المقام أن أدخل في هذه القضية ، وهي ما اذا كانت اتفاقية الضمان تعطي الحق بالتدخل العسكري في قبرص . وأياً كان الحال ، فان تركيا عن طريق الاجراءات التي اتخذتها ، حطمت الهدف الذي تعهدت بالمحافظة عليه . ان أنقرة تتحدث الآن عن حقائق جديدة . فما هي هذه الحقائق الجديدة ؟ هل هي الاحتلال العسكري من جانب تركيا لأربعين في المائة من أراضي قبرص ، وطرد ٢٠٠ . . . . قبرصي من ديارهم ، والمواقف الأخرى التي نتجت عن استخدام القوة ؟ هل هذه هي الحقائق الجديدة ، التي يطلب من القبارصة اليونانيين أن يعترفوا بها ويقبلوها ؟

ان هذه الأمور الواقعة التي تمت عن طريق العنف ، يمكن أن يصورها الجانب التركي ، على أنها تجب قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص ، ويتخذها ذريعة لعدم احترام الأحكام الملزمة في هذه القرارات . ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال ، أن تجب الأمور الواقعة ، عن طريق استخدام العنف ، قرارات الأمم المتحدة .

ويزعم دائما ، أن التدخل التركي العسكري ، كان يهدف الى حماية الطائفة القبرصية التركية ، وضمان حقوقها . ولكن استعمار الأراضي المحتلة بسكان يستوردون من تركيا ، ونهب كميات كبيرة من البضائع والمنقولات القيمه ، ونقلها الى تركيا ، لا علاقة له بحماية الطائفة التركية القبرصية ، بل على العكس من ذلك ، فان كل هذه الاجراءات ضد مصالح الطائفة التركية في قبرص . انني لا أعتقد أن تركيا معنية حقا برعاية الطائفة التركية القبرصية ، وانما اهتمام تركيا البادى ، هو مجرد ذريعة لتحقيق خططها التوسعية ، والقبارصة الاتراك ليسوا سوى مخالفين منكوبه لمناورات تركيا ، لتحقيق مخططاتها .

ومما يدل على هذه السياسة التوسعية ، الاشارة المتكررة ، في بيان وزير خارجية تركيا أمام هذه الجمعية ، والذي تحدث فيه عن الاعتبارات " الجيوسياسية " . وهو تعبير معروف ، فقد استخدمه النازيون كتبرير لسياسة العدوان والتوسع الاقليمي . ان اهداف تركيا للتوسع في قبرص على أساس اعتبارات جغرافية سياسية ، قد أعربت عنها منذ عام ١٩٥٤ ، حينما أعلن رئيس وزرائها ووزير خارجيتها أن قبرص امتداد لتركيا ، وأنها يجب أن تعود اليها ، على أساس القسمة الجغرافية .

ان وزير الخارجية التركي ، أشار في خطابه الى القرار رقم ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) ، ولكنه أشار فقط الى الحكم الخاص بالمفاوضات ، كما لو لم تكن هناك أحكام أخرى عاجلة وأساسية في القرار . ولم يجد من الملائم أن يذكر الالتزام الواقع على تركيا لتنفيذ الأجزاء الضرورية والعاجلة من القرار ، فيما يتعلق باعادة اللاجئين ، ووقف تدخلها العسكري وما تفكر في عمله في هذه النواحي . وعلى العكس من ذلك ، فقد تقدم الوزير التركي باقتراحات لا تتماشى مع القرار وهدفه . صحيح أنه تحدث عن استقلال قبرص ، ووحدة وسلامة اراضيها ، ولكن هذا مجرد تشديق بالكلام ، الهدف منه التضليل ، لأن الاجراءات التركية في قبرص ، أوضح من الكلمات التي يتشديق بها . انني أوأم بأن قبرص لن تترك تحت رحمة الغزاة ، فلا يجب أن يظل قرار الأمم المتحدة ، الخاص بقبرص ، حبرا على ورق .

لقد أتيت الى هذه الجمعية الموقرة ، لكي أسمى للحصول على اجراءات فعالة وعاجلة من جانب الأمم المتحدة ، وفقا لما يستحقه هذا الموقف المأساوى .

ان تطبيق قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، والذي صادق عليه مجلس الأمن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) ، هو ضرورة أساسية لاحتراز تقدم ايجابي ، نحو ايجاد حل عادل وسلمي للمشكلة . واني أعبر عن الايمان الراسخ ، بأن الجمعية العامة ، سوف تكتشف الحكمة في اتخاذ مثل هذه الخطوات الفعالة نحو التقدم لايجاد حل .

وفي إطار الأمم المتحدة ، التي تمارس فيها الجهود المنسقة ، من أجل سيادة القانون الدولي والنظام ، لا يمكن أن نفكر في السماح بخنق استقلال دولة صغيرة ، عضواً هــمـه المنظمة . وإذا كنا نسمح بذلك في حالة قبرص ، فسوف تخلق سابقة خطيرة بالنسبة للدول الصغيرة الأخرى ، وخاصة الدول التي تنتمي إلى مجموعة الدول غير المنحازة . ولا يجب أن ننسى أن القضية ليست مستقبل بلد صغير ، ولكنها أوسع من هذا ، إنها قضية الأمن الدولي بموجب الميثاق ، وهي الشاغل الأول للأمم المتحدة ، الذي يتوقف عليه نجاحها أو فشلها . إذا لم يعالج الموقف المساوي في قبرص فان الدرس المستفاد للعالم سيكون " القوة هي التي تسود " .

وكما قلت من قبل فإنني اعتقد ان المفاوضات هي الوسيلة الملائمة ، والمتاحة لتحقيق حل سلمي لمشكلة قبرص ، وأنني مقتنع بأنه اذا تمت مثل هذه المفاوضات بطريقة مجدية وبروح من النية الحسنة ، والنية الطيبة ، بمنأى عن الضغوط والتأثيرات الخارجية ، فيمكن أن تؤدي الى نتائج ايجابية في اطار القرار رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) ويحدوني الأمل العظيم في أن يعيش القبارصة اليونانيين والأتراك في سلام ، وفي تعاون ، كما فعلوا لسنوات طويلة في الماضي ، وان يتمتعوا بمكاسب تقدم مهم المشتركة ورخاء بلد هم المشترك . أن نقل السكان بالقوة وتبديد الممتلكات عمل لا أنساني ، يعود بالضرر على الجانبين ، ان القبارصة الذين يرغبون في التحرك من مكانهم والاستيطان في مكان آخر داخل الجزيرة لهم ان يفعلوا ذلك بحرية ولكن من الضروري بل ومن اللازم انه لا يجب اغتصاب الممتلكات وان كل أولئك الذين يودون العودة الى ديارهم يمكنهم ان يفعلوا ذلك في أمان كما ينص على ذلك القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) .

فان اذا تم الوصول الى تسوية ، وآمل في ذلك ، من أجل اقامة الدولة ، وفقا للمعايير المقبولة عالميا ، فإنه يجب أن تحترم من جانب الجميع ، داخل قبرص وخارجها ، وفي هذا المجال يجب أن نتعلم من دروس وتجارب الماضي ، وان مثل هذه التسوية يجب أن تكون في اطار ضمانات عالمية فعالة . اننا نريد سلاما دائما والسلام الدائم لا يمكن أن يبنى على القوة ، ولكن على أساس التعقل والاحترام المتبادل والتفاهم المتبادل . ان قبرص ، تقع بين ثلاث قارات ، ويمكن أن تكون جسرا للوحدة في المنطقة بأسرها ، كما كانت ، وهذه كانت آمالها حينما انضمت الى الأمم المتحدة وفي عالمنا الذي يسوده التكافل والذي يتزايد فيه الاعتراف بالحاجة الى التفاهم والوحدة والتعاون بين الأمم بحاجة الى الجهود البناءة ، عن طريق الأمم المتحدة . ومما يحزننا أنه في داخل بلد صغير ، مثل قبرص ، فان التفرقة والتقسيم البالي يفرض على الشعب لاعتبارات عرقية . أن جهودى ، كانت تهدف دائما الى المصالحة والتعاون والوحدة بين القبارصة اليونانيين والأتراك ، وسوف أواصل السير في هذا الطريق بايمان ، واعلم ان غالبية القبارصة الأتراك يحنون من اعماقهم مثل القبارصة اليونانيين ، نحو المصالحة والتعاون ، وحتي في الظروف الراهنة ، فأن هذا الشعور موجود ، ويمكن أن يتفجر في مناسبات عديدة .

وأنني مقتنع أنه بالنسبة لقبرص المستقلة غير المنحازة ، المحررة من التهديد واستخدام القوة ،

ومن التدخل الخارجي ، فأنا شعبها المكون من القبارصة الاتراك واليونانيين يمكنهم أن يعيشوا معا في انسجام ، وفي احترام متبادل في ظل الحقوق المشروعة ، وفي هذه الظروف لن تكون هناك حاجة ولا سبب لوجود أية جيوش بها ، وفي هذا المقام أود أن أقرر أن حكومة قبرص تؤيد إقامة دولة منزوعة السلاح ، وعلى استعداد لكي تحل بالكامل قواتها المسلحة .

بعد منجزات الفكر البشري ، فإن الروح الانسانية هي التي ستقرر مصير الانسان على هذا الكوكب . أن التكنولوجيا ، مع تقدمها العظيم ، جعلت من البديهي انتهاج مبادئ أخلاقية في سلوك الحياة ، من أجل بقاء الانسان ، وأن ميثاق الأمم المتحدة يوفر لنا نمط السلوك على المستوى العالمي ، واستطيع أن أقول بكل تواضع ، أن قبرص بوسائلها المتواضعة ، قد أيدت دوما الالتزام بالميثاق في جميع المناسبات وستسير على هذا الطريق بثبات .

أدعو الله ، أن يرشدنا جميعا الى ما هو حق ، حتي نخرج من الماضي ، وأن يكون دليلنا في أفعالنا ، الحق والعدالة ، والمحبة حتي نستمع الى الأصوات الروحانية العميقة والتي تتلمس الحكمة ، التي تحررها من الذات ، وتتحكم في الظروف ، حتي يسود السلام وتسود العدالة العظمى في كوكبنا .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أعبر مرة أخرى للسيد الأمين العام ، عن أمتنانا العميق لكل ما قام به حتى الآن من أجل بلادى وأود أن أسجل أيضا ، تقديرنا العميق لممثلنا الخاص في قبرص سعادة السفير لويس ويكمان مينوز من أجل خدماته القيمة وأدائه لمهمته في الجزيرة ، وكذلك لمعاوني السيد الأمين العام في نيويورك كل من السيد غويير ، والسيد اوركارت .

كما نقدر شكرنا الخاص ، للسيد قائد قوة المحافظة على السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص ، الجنرال بريم شاند ، ولجميع الضباط والرجال الذين يعملون تحت قيادته ، للطريقة الرائعة التي يقومون بها بواجبهم الصعب ، في عمليات الحفاظ على السلام في قبرص ، وكذلك بالنسبة للنواحي الانسانية .

ونحن ممتنون أيضا لتلك البلاد التي تسهم في القوات العسكرية للأمم المتحدة ، وكذلك الذين جعلوا مهمتها ممكنة عن طريق المساهمات المالية .

كما ندين بالامتنان أيضا للمندوب السامي للاجئين بالأمم المتحدة ، لعمله الانساني بالتخفيف من ويلات الشعب في قبرص ، وندين بالشكر كذلك لتلك البلاد والمنظمات التي كانت تسهم في هذا الهدف .

وأوجه تحية خاصة أيضا ، الى تلك الوفود التي قدمت التأييد بقضية قبرص ، وأعربت عن قلقها واهتمامها بويلات شعب قبرص سواء اثناء هذه المناقشة العامة ، أو في المحافل الدولية الاخرى . وأود في هذا المقام أن أخص بالذكر رؤساء حكومات مؤتمر الكومونولث المنعقد في كنجستون في آيار/ مايو الماضي ، ومؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة في ليما في آب/ أغسطس هذا العام ، لتأييدهم الكامل لايجاد حل عادل لمشكلة قبرص .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أتقدم بالشكر لغبطة

الاسقف مكاريوس على الخطاب الهام الذي القاه الآن .

وأني ، أرجو السادة الممثلين أن يتفضلوا بالبقاء في أماكنهم في القاعة ، الى أقوم والسكرتير

العام باصطحاب رئيس جمهورية قبرص الى خارج قاعة الجمعية العامة .

أصطحب الى خارج قاعة الجمعية العامة غبطة الاسقف مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص .



السيد غايري (غرينادا) (الكلمة بالانجليزية) : انه بمشاعر الفرح العظيم والشكر، أتشرف الآن بالحديث الى هذه الجمعية الموقرة ، واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، دون أى تردد ، في أن أعبر باسم بلادى نيابة عن الحكومة ، وبالصالة عن نفسي ، عن السرور العظيم لانتخابكم رئيسا للدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة ، والواقع ، نحن ندرك تماما المكانة العالية التي تتمتعون بها ، والاحترام الذي تستحقونه في الدوائر العالمية ، بفضل حكمتكم وما تتمتعون به من حنكة سياسية اكتسبتموها خلال سنوات حياتكم العامة ، وأرجو أن تتقبلوا أخلص وأحر التهاني بالصالة عن نفسي ، وعن بلدى غرينادا ، حكومة وشعبا ، وهو بلد صغير لكنه لا يقارن في جماله ، ومعروف باسم جزيرة التوابل ، ويشتهر بمودة وحرارة شعبه .

انني اعتبر نفسي مقصرا ، اذا لم أسجل تقدير بلادى للمهمة الصعبة التي قام بها

بمقدرة سلفكم صاحب السعادة عبد العزيز بوتفليقة ، حينما رأس عمل ونشاطات الدورة العادية التاسعة والعشرين ، وكذلك الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . وفي هذا الاطار أيضا اسمحوا لي ان أحبي تحية خاصة ، أمينا العام المحبوب ، والبارز ، دكتور كورت فالد هايم ، فان اخلاصه الفعال الدؤوب لقضية السلام والعدالة ، كان مؤثرا في تحريك اليقظة والادراك بين قادة البلاد الصناعية لاحتياجات البلاد الأقل حظا من النمو ، وبذلك تحقق قدر أكبر من التعاون والتفاهم الفعال .

واسمحوا لي في هذا المقام ، أن ارحب بدول الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرينسيب ، وموزامبيق التي قبلت في عضوية المنظمة في هذه الدورة ، والواقع ان حكومتي وشعوب هذه الدول ، يحق لها أن تفخر بعضويتها ، وان تسعد بالامتيازات ، وكذلك بالمسؤوليات التي تقع عليها ، مثلما وقعت علينا منذ عام مضى . وانني اشعر بسرور خاص لكل خطوة تتخذ - في أى وقت - في أى مكان من العالم ، بصورة ثنائية أو فردية ، تهدف الى اعطاء الحرية غير المشروطة لآخواننا واخواتنا في المناطق التي كانت تعيش تحت السيطرة الاستعمارية ، أو تحت قمع الأقلية ، لكي تنضم اليها في هذه الجمعية العامة .

ان بلدى قد أسهم اسهاما محدودا في مجالات الاهتمام الخاصة بهذه الجمعية الموقرة خلال الدورة التاسعة والعشرين ، ويسهم الآن في هذه الدورة الثلاثين ، وأشير الى المساواة

التي تتمتع بها المرأة وهي من بين الاهداف التي لا تتجزأ عن أهداف حقوق الانسان ، وان فلسفتنا تلتزم بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء في تصريف أمور بلدنا . وكانت هذه سياسة محددة لحكومتنا تنعكس في تطبيق قوانيننا التي تقوم على هذا المبدأ ، وفي اطار مواردنا المالية المحددة ، تمكننا من تنفيذ برامج أوصت بها هذه المنظمة ، أثناء العام الدولي للمرأة ، برامج سوف تشرك المرأة ، في الريف ، في الجهود والنشاطات التي تنبع من المراكز الحضارية . وقد انشأت حكومتنا لجنة لاجراء بحوث من أجل تحسين الأوضاع في بعض المناطق وستكون توصياتها اساسا لمزيد من الاجراءات الحكومية التي تهدف الى مزيد من المساواة في مجالات التعليم ، والتدريب ، والقانون ، والسياسة ، والعمالة ، والظروف الاجتماعية ، والرياضة ، والنشاطات الترفيهية ، وجميع المجالات الاخرى . واسمحوا لي ان أقرر بفخار أن غرينادا تعكس اليوم الانسجام بين مواطنيها الذين يعيشون في سلام مع بعضهم البعض ، حيث يتمتع شعبنا بممارسة الحرية الكاملة على أرض معروفة بجمالها الذي لا يبارى وبمودة سكانها .

حينما تم قبول غرينادا كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة ، تعهدنا بأن ندافع عن جميع الالتزامات التي يفرضها الميثاق . والتي توضع على عاتق كل الدول الأعضاء في المنظمة . ونحن في غرينادا نرفع أصواتنا تأييدا للشعبي ناميبيا ، وزمبابوى . وبذلك فاننا نفي بالالتزاماتنا وفقا لما جاء بميثاق الأمم المتحدة . ولكنني أعتقد أن هذه الالتزامات لا يمكن أن تقتصر على غرينادا وحدها ، بل يجب أن تتحملها الأمم المتحدة ككل . ولذلك فانني أحث الأمم المتحدة ، على أن تقبل التزاماتها التي فرضها الميثاق ، حتى تضمن لقراراتها التي توصلت اليها هنا ، مساندة لشعبي ناميبيا وزمبابوى ، أن تطبق تطبيقا كاملا من جانب حكومة جنوب افريقيا ، ونظام ايان سميث على التوالي .

ومن الواضح ان القضية ليست بين جنوب افريقيا وناميبيا ، أو بين نظام حكم ايان سميث وزمبابوى ، ولكنها بين حكومة جنوب افريقيا ونظام حكم سميث من جانب ، وبين جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة من جانب آخر . فهل تواصل الأمم المتحدة التخلي عن مسؤوليتها وتسمح بانكار حرية شعبي هذين البلدين ، وترضى باحتمال التدهور في احترام هذه المنظمة والثقة فيها ؟ أم انها يجب أن تخطو الآن خطوات فعالة كافية لكي ترد جنوب افريقيا ، ونظام حكم سميث الى صوابهما ، وتعطي الحرية لآخواننا واشقائنا وشقيقاتنا في ناميبيا وزمبابوى ، وأن تستعيد احترام شعوب العالم لهذه المنظمة ؟

ونود أن نؤكد من جديد ، موقف حكومة بلادي من مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدول ، وفي هذا المقام ، فانني أحث الأمم المتحدة على أن تتخذ اجراءات فورية لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، وأن تضمن خروج دولة بيليز من الحكم الاستعماري الى الاستقلال الكامل لشعبها الذي أحبطت آماله من جانب قوى ، وظروف خارجة عن ارادته .

ان هذا لا يعني بالضرورة ، ان غرينادا تعارض المفاوضات ، ولكنها تلتزم بمبدأ الحرية لشعوب العالم ، وتفكر أولا وقبل كل شيء آخر ، في شعب بيليز ، وتنظر بموضوعية الى التزامات الأمم المتحدة ازاء شعوب العالم . ان المرء لا يستطيع أن يتردد في أن يحدث على منح شعب بيليز الحق في التمتع بالاستقلال الكامل ، مع ما يربط بذلك من حقوق وامتيازات والتزامات . ان الأمم المتحدة اذا تخلفت عن مسؤوليتها التي فرضها عليها الميثاق ، فان التبعات لن تكون فقط

عبثا على ضميرنا ، ولكن ستكون خطرا محتملا على السلام العالمي . ولذلك فاننا نطالب بالاستقلال الكامل لشعب بيليز الآن ، وأكرر ، سيادة الرئيس ، الاستقلال الآن \* .

انه مما يرتبط بحق الشعوب في تقرير المصير ، مبدأ البقاء الاقتصادي ، وخاصة في حالة البلاد التي كانت مستعمرة سابقا ، والتي استغلت مواردها الاقتصادية من جانب السادة الاستعماريين ، والتي يجب عليها الآن وقد حصلت على استقلالها ، أن تدافع عن نفسها . لقد تحدثت في أماكن عديدة عن الحالة الاقتصادية السيئة لبعض البلاد ، مثل بلدي ، بعد الحصول على الاستقلال ، ومنذ أسابيع قليلة مضت أشرت الى هذا في مناسبة الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي والأجهزة التابعة له . وأدرك ان هذا ليس هو المحفل الأخير لبحث هذه الموضوعات ، لأن الأمم المتحدة انشأت محكمة عدل دولية التي يمكنها أن تعالج القضية بطريقة أكثر ملائمة ، للاعتبارات القانونية .

انه مما يسعدنا أن نلاحظ ان التقرير الخاص ببعثة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار ، الى مونتسرات ، قد أكد على ضرورة منح ضمانات اقتصادية من القوى المستعمرة للمستعمرات التي تحصل على استقلالها . وهذه الملاحظة من اللجنة ، كانت غرينادا تثيرها على الدوام ، وهي ان القدرة على البقاء الاقتصادي أمر ضروري لا ينفصل عن الاستقلال السياسي . هناك حقيقة تظل من مخاوفنا ، منذ أن تبلورت أفكارنا في القرارات التي أصدرتها الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة والتي تنص على أن جميع الدول والمناطق والشعوب التي تحت السيطرة الأجنبية ، أو تحت نظام الفصل العنصري لها :

" الحق في التعويض الكامل عن الاستقلال والأضرار التي وقعت عليها وعلى مصادرها ثرواتها الطبيعية ، وأراضيها ، وشعبها " . ( القرار ٣٢٠١ الدورة الخاصة السادسة فقرة ٤ ( و ) ) .

ومع تأثير الأمم المتحدة ، وعن طريق المفاوضات الشناعية التي بدأت فعلا بين بلدي والقوى الامبريالية الاستعمارية ، آمل ألا يكون من الضروري احالة قضية غرينادا الى محكمة العدل الدولية كما تقرر في الماضي .

وفي إطار الادراك المتزايد للمجتمع الدولي للعدالة الاقتصادية للبلا د النامية ، فاني  
 أؤيد بشدة الموقف الايجابي للدورة الخاصة السابعة لهذه الجمعية بشأن اقامة نظام اقتصادى  
 عالمي جديد من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة ، بطريقة أكثر مساواة .  
 لذلك فاننا نحث جميع الدول الاعضاء على التعاون من أجل التنفيذ المبكر لاجراءات تهدف الى  
 تحسين الاحوال الاقتصادية للبشر في هذا الكوكب .

وفي هذا الاطار ؛ استمبحكم عذرا أن أكرر هنا ملاحظة أبديتها منذ أسابيع قليلة مضت، في خطابي أمام الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي ؛ والبنك الدولي ؛ والأجهزة المشتركة التابعة لهما . لقد قلت حينذاك .

” هناك شعب عظيم في كل مكان من العالم ، وليس حجم المكان الذي يولد فيه الانسان ؛ أو الأسرة التي ينتمي اليها ، ولا لون بشرته هو الذي يجعله ، في الواقع ، عظيما ولكن الخصائص التي توضح العظمة في الانسان نراها في صفحات الكتب التي تدرس في قاعات الدرس ، وهذه الصفحات نجدها في أعماق ضمير الانسان ؛ وهو وحده يستطيع أن يكتشفها ؛ ولكن للأسف فان الرجل العادي يخشى أن يفتح الباب لنفسه ”

في هذا المقام ؛ أشعر أن الوقت قد حان لكي تفكر الأمم المتحدة بجد ، وأن تبدأ في انشاء ادارة أو وكالة ملائمة تركز للبحوث النفسية . ولست من السذاجة بحيث لا أقدر مدى حساسية هذا الموضوع ؛ ولكن يجب أن نفعل شيئا في مجال البحوث السيكولوجية ، وخاصة حينما نفكر في الملكات الانسانية التي تبدو لجهل الانسان بنواح معينة في ذاته ، وفي داخله . ان مثلث برمودا مثل واحد .

ولأسباب عديدة ، أعتقد من الكافي أن نعبر عن الرغبة في انشاء هذه الادارة أو الوكالة ، والا نتوسع فيها في هذه المرحلة ، ولكن لا يجب أن يثير هذا ، الاقلال من حيث حجم وأهمية هذا الموضوع الجديد ؛ فان المعرفة التي يمكن أن تتوفر للانسان عن طريق البحث النفسي ستجعله سيدا لنفسه ، ولظروفه ، بدلا من أن يكون عبدا لها . وهذا يتم عن طريق انشاء ادارة ، أو وكالة ، تركز للبحوث السيكولوجية .

في ختام كلمتي ، اسمحوا لي أن اقرر ، دون أى تحفظ ، أنه من ايماني الراسخ أن العالم بأسره ، وبصفة خاصة قادة الشؤون الدولية في حاجة الى مزيد من الاعتراف بمبدأ عالمية الاله سواء سمي بالرب ، أو الله ، أو ” جهوفا ” أو أى اسم تعطونه له . نحن في حاجة الى الاعتراف بهذه القوة العظمى ، ونحن في حاجة الى الاعتراف بالاله على أنه مصدر الوجود كله ؛ ومركز كل الخليقة . ونحن بحاجة الى أن نشعر بالاله داخلنا ، وخارجنا ، وحولنا ، وفوقنا . فينا جميعا . . في كل

دقيقة ؛ وفي كل لحظة ؛ في كل ساعات حياتنا على هذا الكوكب الأرضي . ونحن في حاجة الى الشعور بالذات العليا التي نشعرنا بالوجود في كل هذا العالم .

أقول بكل تواضع ، وبكل احترام انه بهذا المفهوم فقط ؛ فان الاعتراف بعالم واحد ، والشعور بوجوده كقوة عالمية ، والذي يربط كل الاشياء معا ؛ يمكن أن ننشئ " نظاما عالميا جديدا يقوم على السلام والمحبة ؛ على أساس دائم . والان أدعو الجميع الى توجيه تفكيرهم ، وقلوبهم ، الى أن نطلب من الله أن يهدينا بحكمته الالهية حتى تمتلئ عقولنا بهذه العقلية العالمية ؛ وأن يلهمنا المحبة بلا أنانية ؛ المحبة التي لا تسمى الى ثمن . محبة دائمة تجمع شعوب العالم بالتفاهم ؛ وبالسلام الدائم . فاذا كانت هناك شكوك في أذهان بعضنا ، فلا يسعني الا أن أعزى نفسي بالفلسفة الأساسية وهي أننا جميعا ننتهي الى كوكب واحد ، والفرق هو - على أية حال - أن بعضنا قد أصبح ثمرة ، بينما البقية الأخرى لم تتفتح بعد " . فلنسبح الله .

السيد هنليدي ( توغو ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان السيد غاستون ثورن ، الذى انتخب بما يشبه الاجماع رئيسا لجمعيتنا ، ان مايتصف به من طيبة قلب ، وما يتميز به كرجل دولة ، ومعرفته الكاملة بالشئون الدولية ، المقرونة بالكفاءة المعترف له بها ، ان كل هذه الصفات هي التي أهلته لهذا المنصب . فليتأكد من التعاون ، والتعاطف الكاملين معه من قبل وفدى . ومما لا شك فيه أن أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، تحت ادارته ، سوف يتحقق لها التطور المشـرف والفعالية . ومن هنا فنحن نتقدم اليه بالتهنئة الصادقة ، والأمنيات الخالصة بأن يحقق النجاح في مهامه النبيلة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالتهنئة للرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وذلك على الطريقة الباهرة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والعشرين ، وأعمال الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

وكذلك لا يمكنني أن أنسى الأمن العام النشط السيد كورت فالد هايم رسول السلام الذى لا يكل ، والذى لا يألو جهدا في العطاء في كل مكان ، وفي كل مناسبة بكفاءة وانكار للذات ، مما يؤكد دائما تفانيه في خدمة منظمتنا ، فله تأييدنا الكامل ، واننا نقدم له امتنانا العميق .

واننا نتقابل هنا مرة أخرى في هذا المحفل السامي ، للحوار والتشاور حيث نهتم معـا ، بقدر المستطاع ، بالمشاكل الصعبة التي يتعرض لها عالم في تطور مستمر ، سعيا وراء ايجاد الحلول الواقعية للمشاكل ومن أجل تحقيق تفهم أفضل ، وعلاقات أخوة بين الأمم . ان المجتمع الدولي ، بدون شك ، يعيش لحظة حاسمة من تاريخه .

ان عطية تصفية الاستعمار ، حتى وان لم تكن قد بلغت نهايتها ، الا أنها أكدت لنا ، في الوقت المناسب ، الفكرة القائلة ، بأن التضحيات التي تحملتها الشعوب والبلاد التي عانت منذ سنوات طويلة من الاستعمار والقمع ، لم تكن دون أية جدوى . ويوضح هذا مدى الارتياح العميق الذى يشعر به وفد بلادى ، أمام الانتصارات الباهرة التي حققها المحاربون الأبطال على قوى الرجعية .

ان وفد توغو يتقدم بتهنية صادقة لانضمام الجمهوريات الشقيقة الى منظمتنا وهي : جمهورية موزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب ، والرأس الأخضر . واننا لنشعر بالفبطة لحصول بابـوا ،



غينيا الجديدة ، على استقلالها ، واننا نأمل أن نراها وقد انضمت إلينا بسرعة . وعلى الرغم من شعورنا بالفخر ، حين نرى هذه البلاد الشقيقة وقد جلست بيننا ، إلا أنه يجب ألا تبعد عن أنظارنا ضخامة وقوة المشاكل التي تواجهها هذه البلاد . ان شعب توفو ، وحكومته وحزبه الكبير ، ومجلس الشعب التوغولي ، انما يرغبون مرة أخرى ، في أن يؤكدوا لهذه الشعوب تأييدهم المستمر في جهودها المبذولة من أجل بناء دولها .

وفضلا عن هذه العناصر التي تدعو الى الارتياح ، فهناك بكل أسف المحنة التي أصابت المجتمع الدولي ، والمتمثلة في المأساة ذات العواقب ، غير المتوقعة ، التي تجري حاليا في أنغولا . ولهذا فان وفد بلادى يتوجه بندا<sup>١</sup> لحركات التحرر الثلاث حتى تضع حدا للصراعات الداخلية ، وأن تعمل للقضاء على الخلافات فيما بينها ، وأن تعمل معا من أجل إعادة السلام سريعا الى بلادها ، مما يهيئ الظروف المواتية لحصول بلادهم على الاستقلال ، وبحيث يكون ذلك في ظل جو من الهدوء والكرامة يوم ١١ تشرين الثاني / نوفمبر المقبل . واننا نأمل ، فضلا عن ذلك ، أن تكف الدول الكبرى عن التدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا ، وذلك اقتناعا منا بأن أى حل دائم لهذه المشكلات المؤلمة ، لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الأنجوليين أنفسهم . ان وفد توفو ، يكرر تهنئته للبرتغال الجديدة ، التي تقوم بعملية تصفية كاملة لمستعمراتها ، والتي بدأتها منذ سقوط نظام الحكم الناشي السابق ، وهو يتوقع من هذه الحكومة أن تبذل كافة جهودها لتخديم تعهداتها والتزاماتها . وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فان وفد بلادى ، انما يكرر ثقته في أن الدول المتاخمة لها وأسبانيا ، سوف تتوصل بعد الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية ، الى حل مرض من أجل مستقبل هذا الأقليم ، على أن تؤخذ في الاعتبار المصالح والأمنيات المشروعة للسكان المعنيين بالأمر .

وفيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية ، فليست هناك حاجة لأن نؤكد أن ضمان الحقوق الفردية للانسان ، ومنع كافة أشكال العنصرية اينما وجدت هذه الأشكال ، وحصول شعوب هذه المنطقة على الاستقلال ، من الأمور التي تهتم بها بلادى ، وتقدم من أجل وضعها موضع التنفيذ ، مساهمة صادقة قوية ، ولكي تنتصر هذه المبادئ ، فاننا نناشد مجلس الأمن والدول الكبرى ، أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة لمواجهة تحدى حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

وفي ناميبيا ، فان مطبقي نظام الفصل العنصري ، لا يزالون يحتقرون قرارات منظمنا ، بتطبيقهم الخطة الميكانيكية للتقسيم مما يشكل مصدرا مستمرا لقلق حكومتي . واننا ان نؤكد اعتراضنا على هذه السياسة المهيمنة ، فان وفد بلادى يدعو نظام الحكم العنصري لفورستر لأن يطبق ، دون تأخير ، قرارات منظمة الأمم المتحدة ، وعلان منظمة الوحدة الأفريقية في دار السلام نحو ناميبيا . اننا نكرر تأكيدنا لتأييد منظمة سوابو ، مؤكداين على أن شعوب هذا الاقليم يجب أن تتاح لهم فرصة ممارسة حقوقهم المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ، وفي ضمان السلامة الإقليمية لبلادهم .

اننا نأمل أن يتم التوصل في زمبابوى الى تسوية دستورية بقدر المستطاع ، وأن يتم نقل السلطة الى الأغلبية السوداء . واننا نجدد تأييدنا المستمر وقضائنا الفعّال للقضية العادلة التي يدافع عنها الشعب الشقيق في زمبابوى تحت ادارة الحزب الوطني الأفريقي .

وفي الشرق الأوسط ، فان توقيع الاتفاق المرحلي للفصل بين القوات الذى تم التوصل اليه مؤخرا بين مصر واسرائيل ، انما هو وضع يؤدى الى الشعور بالأمل في امكانية التوصل الى تسوية شاملة للصراع في هذه المنطقة . وان توغو انما تعتقد أن هذه الاجراءات الجديدة ، سوف تتباعد باجراءات أخرى ، وذلك حتى يمكن ايجاد سلام دائم وعادل ، يضمن وجود جميع الدول ، ويؤدى الى التعايش السلمي بين جميع الشعوب في هذه المنطقة ، دون أن نبعد عن أنظارنا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ومن الواضح أن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بصورة فعلية ، الا اذا قررت دولة اسرائيل أن تجلو عن جميع الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) بتاريخى ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ، ١٠ آذار / مارس ١٩٧٣ .

ان الأحداث التي وقعت مؤخرا في شبه جزيرة الهند الصينية ، انما تؤكد مرة أخرى ، أن قوة العناصر الخارجية لا يمكن على الاطلاق أن تقضي على عزيمة الشعوب في أن تتحرر من القمع والامبريالية . اننا نود أن نتقدم هنا بالتهنئة للانتصارات التي أحرزتها شعوب الهند الصينية . كما نتقدم بالتهنئة لحكومة كمبوشيا لأنها تمكنت تحت ظل القيادة المستنيرة للأمير توروم سيهانوك ، من أن تقضي على الاحتلال والغزو الأجنبي لكمبوشيا ، وبهذا فقد تمكنت كمبوشيا من العودة الى المكان الذى كانت تستحقه في هذا المحفل الموقر . وليتأكد قادة البلد الشقيق في كمبوشيا ، من أنهم يحفظون بتأييد حكومة توغو في بحثهم عن حلول لجميع مشاكلهم .

ان وفد بلادي يأسف لأن هناك اعتبارات غير موثقة تحول دون قبول دولتي فيتنام في الأمم المتحدة هذا العام . و مرة أخرى فان بعض بلاد من العالم الثالث ، وهي تتوافر فيها كافة الشروط الواردة في الفقرة الاولى من المادة الرابعة من ميثاقنا - لكي تحتل مكانها هنا - أصبحت ضحية اساءة استخدام حق الفيتو ، وهي ميزة تتمتع بها فئة من البلاد الغنية .

وفيما يتعلق بمشكلة كوريا فان موقف حكومة توغو ، وهو الموقف الذي حددته اثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، في العام الماضي ، فان هذا الموقف لم يتغير ، ذلك أننا على ثقة بان انسحاب ، جميع القوات الأجنبية المرابطة في كوريا الجنوبية ، هو وحده الذي يمكن من ايجاد الشروط المواتية لاعادة توحيد كوريا ، بطريقة مستقلة وسلمية . وتحقيقا لذلك هناك ضرورة ملحة لأن نحول اتفاق الهدنة الى اتفاقية سلام .

ان مسألة قبرص لا تزال تثير القلق ، وان وفد توغو قد أعرب عن وجهة نظره في الوقت المناسب ، في أن أية احتمالات للسلام يجب أن تبدأ بالانسحاب غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الجزيرة ، وان وفد بلادي يعرب مرة أخرى عن رغبته في أن تبذل كافة الجهود وتشجع ضمانا للطائفتين بامكانية التعايش المتناسق في دولة واحدة . أننا سنؤيد بهذا الصدد أية مبادرة تهدف الى تطبيق الفوري لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) ولقراري مجلس الأمن رقمي ٣٦٥ لعام ١٩٧٤ ، ٣٦٧ لعام ١٩٧٥ ، وهي قرارات تدعو جميع الدول أن تحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية قبرص .

وانا ما تحدثنا عن المسائل الاقتصادية ، فمن الاهمية بمكان أن نؤكد أن النتائج التي تم التوصل اليها اثناء الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، انما تعكس جلياً السياسات التي تحدد معالمها لمواجهة الصعاب الاقتصادية من كافة اشكالها ، والتي يتعرض لها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من ناحية ، ومن ناحية اخرى التحكم في الاجل الطويل في التقلبات الاقتصادية الدورية التي تتكون منها الاقتصاديات الحديثة .

ان المجتمع الدولي يتساءل اكثر من أي وقت مضى ، ليس فقط حول قدرة نظامه الاقتصادي لكي يؤكد ويدعم التقدم المادي والعدالة الاجتماعية ، ولكن ايضا حول قدرة هذا النظام لان يتفادى حدوث انقلاب في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . سواء أكانت هناك نظم متعارضة

حول شروط وأسباب المعاناة التي يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي فان هذا لا يدعو للدهشة ذلك أن الازمة التي تتعرض لها النظم الاقتصادية ، انما ترجع الى وجود نظام لم يعد يتمشى مع العصر ، ولا يمكن ان يلبي مطالب مجتمعا الجديد .

ان الهوة المتزايدة بين عدد قليل من البلاد الصناعية ، وعدد كبير من البلاد النامية إنما تعطي أبعادا جديدة للأزمة الاقتصادية الحالية ، حيث يكمن واحد من اسبابها الرئيسية فسي النظام النقدي الدولي وبالفعل لا يعمل على نحو سليم فأنا هناك عددا من الدول الصناعية التي كثيرا ما انتهكت عمدا القواعد المقدسة التي وضعها صندوق النقد الدولي ، وذلك لانها تعتبر قوية بقدر كاف لكي تفلت من عمليات الانتقام المحتملة . ان الاثار السيئة لحركات المناورة بين رؤوس الاموال ، وتدهور شروط التبادل باستمرار وتذبذب اسعار الفوائد ، قد قضت على جهود البلاد الفقيرة للخروج من التبعية الاقتصادية والمالية التي تعاني منها . لهذا فان العالم الثالث انما يعاني من توقف التنمية الاقتصادية ، وبالتالي من الآثار المتركمة من توقف النمو في البلاد الصناعية ايضا . أن كافة المحاولات التي تبذلها بلاد العالم الثالث للحصول على تنظيم النظام النقدي الدولي الحالي قد اصطدمت باللامبالاة الاجرامية من قبل البلاد الصناعية التي لم تبد استعدادا كبيرا لكي تتخلى عن جزء من الامتيازات التي تتمتع بها ، بما يخدم مصلحة الذين ساهموا في أن يحولوا تلك البلاد الى بلاد ثرية .

ان نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية ( اليمكتاد ) الذي عقد في سنتياغو في شيلي لم يسفر عن نتائج اكثر من تلك التي اسفر عنها المؤتمر الثاني الذي عقد في نيودلهي وأقصى ما توصل اليه تشكيل لجنة العشرين حيث حصلت بعض الدول النامية على حق الاشتراك في مناقشاتها حول اصلاح نظام النقد ، مما اضفى لونا ديمقراطيا على لجنة العشرة السابقة ، التي كانت تجلس فيها القوى المالية الكبرى فقط .

أن الاحداث الاخيرة قد أكدت المخاطر الكامنة في استخدام العملات الوطنية كأداة دولية لاحتياطي النقد . ولهذا فان نذبذبة قيمة عملات الاحتياطي ، وبصفة خاصة التكلفة المتزايدة للحصول على الذهب كأداة للتحويل النهائي للعملات المستخدمة كاحتياطي ، قد أكدت ضرورة التوصل الى اداة محايدة تكون في مأمن من هذه العيوب الكبيرة . ومعنى ذلك ان البلاد النامية

على حق في تمسكها بالاقتراح الذي يهدف الى تحويل حقوق السحب الخاصة الى قاعدة نقدية دولية وفي مطالبتها بايجاد صلة بين تحديد هذه الحقوق وبين احتياجاتها .

أن تدهور شروط التبادل والذبذبة في عائد الصادرات ، تضر اضرارا بالغا بخطط التنمية لدى البلاد الفقيرة ذات النظم الاقتصادية الضعيفة . وفي هذا الصدد فان اتفاقية لومي التي اشترك فيها عدد كبير من دول افريقيا ودول الكاريبي والباسيفيكي مع السوق الأوروبية المشتركة قد أوجدت نظاما يضمن استقرار الصادرات . أن المجتمع الدولي يجب أن يستوحي هذا الاجراء ذات الأبعاد السياسية المتميزة لاضفاء الطابع الانساني على العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية التي تنتج المواد الخام والبلاد الغنية التي تستخدم هذه المواد بما يمنع في اعتقادنا وقوع صدام غير مفيد بين الأمم .

هناك خمس عشرة دولة من دول افريقيا الغربية تمثل نحو ١٣٠ مليون نسمة قد تخطت الحواجز اللغوية التي ورثتها عن الاستعمار ، وقد رفضت أن تستمر في أن ترى منطقتها ، وقد انقسمت بين الناطقين باللغة الانجليزية واللغة الفرنسية . وقد وقعت يوم ٢٨ ايار/مايو من عام ١٩٧٥ في لاجوس المعاهدة التي توجد الرابطة بين دول غرب افريقيا . ان هذه المعاهدة ذات الأبعاد التاريخية التي اشتركت بلادي في ابرامها انما تهدف الى تدعيم التعاون والتنمية بين الدول الموقعة عليها ، في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ، وبصفة خاصة في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات اللاسلكية والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة ومختلف المسائل المتعلقة بالتجارة والنقد والشؤون المالية والشؤون الاجتماعية والثقافية وذلك بهدف رفع المستوى المعيشي العام لسكانهم ، وبهدف زيادة الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه ، ودعم العلاقات بينها والمساهمة في التقدم وفي تنمية القارة الافريقية . ان دول افريقيا الغربية انما تدرك ان جهودها من أجل التعاون لا يجب اطلاقا أن تعوق الجهود التي تبذلها البلاد الافريقية الاخرى سعيا وراء تعاون أوسع على مستوى قارتنا وعلى مستوى العالم . أننا نعتقد أن هذا مثال طيب للتعاون الدولي الذي يمكن اتباعه في اماكن أخرى .

ان البلاد غير المنحازة ، قد أكدت في ليما مؤخرا ، وبطريقة واضحة أن المجتمع الدولي ،  
انما هو في حاجة للسلام والأمن ، وأن المثل العليا النبيلة لمنظمة الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحقق  
الا بتضييق الهوة الكبيرة القائمة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، وأن البلاد الصناعية كثيرا  
ما أخذت على البلاد النامية أنها تفضل المواجهة على الحوار ، وذلك بأنها تستخدم الأغلبية  
الأوتوماتيكية ، الا أن هذا ليس صحيحا ، فان التشاور كان دائما ، ولا يزال ، السلاح المفضل  
لدينا ، ولهذا فاننا قررنا عقد الدورات الخاصة لدراسة المشاكل المتعلقة بالمواد الخام ، والتنمية ،  
والتعاون الاقتصادي الدولي ، وذلك حتى نصل الى الحلول بالتشاور ، وتلك الحلول القادرة على  
الاسراع بايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد .

ان اعلان البيان عن برنامج العمل المنبثق عن الدورة الخاصة السادسة من أجل ايجاد  
نظام جديد ، وميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي تمت الموافقة عليه أثناء الدورة  
التاسعة والعشرين ، والقرار النهائي الذي اتخذته الدورة السابعة الخاصة ، حول التنمية  
والتعاون الاقتصادي الدولي ، انما يجب أن تحث البلاد الغنية كي تتنازل عن رغبتها في السيطرة  
الاقتصادية حتى تسمح للبلاد الفقيرة أن تستخلص الحد الأقصى من الاستفادة بمواردها الطبيعية  
سعيًا لتحررها الاقتصادي .

وهكذا ، فان منظمتنا ، تريد منذ الآن ، أن تكون مركزا للتشاور والتفاوض ، والقرارات  
ذات الأهمية القصوى بين العالم المتقدم ، وبين العالم النامي ، حيث أن هذه المنظمة تسعى الى  
أن تصحح من اختلال التوازن الحالي ، ولايجاد نظام اقتصادي دولي ، أكثر عدالة ، وأكثر إنسانية .  
وحتى نحقق هذا الهدف تماما ، يتعين علينا أن نعيد النظر في النظم التي يعتمد عليها  
النظام الاقتصادي والاجتماعي في منظمتنا ، حتى تصبح أكثر قدرة على أن تلبي مطالب البلدان  
النامية . ولهذا فليس من المصادفة أن تكون الجمعية العامة أثناء دورتها العادية التاسعة  
والعشرين ، قد طلبت في قرارها رقم ٣٣٤٣ ( د - ٢٩ ) :

” . . . اجراء دراسة تنطوي على اقتراحات خاصة بتعديل الهيكل النظامي الذي تقوم عليه  
منظمة الأمم المتحدة حتى تصبح المنظمة قادرة على أن تعالج في نظرة شاملة كافة المشاكل  
التي تواجه التعاون الاقتصادي الدولي . . . ” ، (قرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ ( د - ٢٩ ) )

وقد قامت مجموعة من الخبراء بهذه المهمة ، وسعت للبحث عن أفضل الامكانيات ، التي يمكن لمنظمتنا أن تنجح في أن تحدد المشاكل الحقيقية المتعلقة بالتنمية ، وأن تحافظ على التماسك بين جميع أفراد المجتمع الدولي. وهكذا فاننا نفهم ، وأننا نؤيد النتائج التي توصلت اليها مجموعة العمل هذه ، والتي تنادي بضرورة ادخال تعديلات كبيرة على الهيكل الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة ، ودراسة المشاكل الاقتصادية من زاوية جديدة ، واصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأجهزة التابعة له . وجنبا الى جنب مع هذه المجموعة ، فان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، قد قررت تشكيل لجنة من الحكومات ، تقوم باعداد اقتراحات عمل مفصلة ، وان وفد بلادي يود أن يقوم هذه اللجنة بأعمالها بأقرب وقت ممكن ، وبالتالي تقدم تقريرها في القريب العاجل .

وكما نرى ، فان مهامنا ضخمة لا تزال أمام منظمتنا ، فحقى يمكن لهذه المنظمة أن تقوم بهذه المهام ، فانها تحتاج للتأييد المتزايد من جميع أعضائها ، سواء كانوا صفارا أم كبارا ، من الأثرياء أم الفقراء ، من الأقوياء أم الضعفاء ، وان واجب كل عضو أن يساهم في انجاز هذه المهام جميعها . ان لا يمكن أن تتحقق التنمية دون السلام ، وان السلام انما هو مسألة حسن نية . ولهذا فان توغو الحديثة ، تحت الادارة المستنيرة للجنرال أيديما ، الذي ينسجم بالسلام ، قد أدركت هذا ، وانها لا تألو جهدا لتحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب ، وبصفة خاصة ، بين شعوب أقاليم أفريقيا الغربية . هذه هي مساهمتنا المتواضعة في انجاز أهدافنا التي وضعها لنفسه المجتمع الدولي . ونرجو أن تتحقق ارادتنا المشتركة في أن نترك للأجيال المقبلة عالما أفضل ، ينعم بالرفاهية ، والعدالة ، والسلام . نرجو أن يكون هذا دافعا لنا لكي نبذل كافة جهودنا ضمانا لنجاح منظمتنا .

السيد غاربا ( نيجيريا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : من دواعي سروري العظيم أن أنقل الى السيد الرئيس تهباني وفد نيجيريا ، لانتخابكم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة . انكم تمثلون بلدا واقليما له امكانيات عظيمة لدفع مبادئ ميثاق منظمتنا ، ولتحقيق أمان قطائع الانسانية الذي يعيش في ظروف صعبة ، وان التزامكم الشخصي بقضية السلام ، والدفاع عن كرامة الانسان انما يشجعني على أن آمل في أنه بفضل قيادتكم الحكيمة ، ستحقق هذه الدورة نجاحا باهرا ، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي في هذا المجال .

ان اختصاص الأمم المتحدة بحل المشكلات العاجلة اليوم ، ليس موضع شك ، ولقد أثبتت المنظمة ادراكها لمسؤولياتها في الفترة التي أنقضت بين الذكرى الخامسة والعشرين لانشاءها وبين هذه الدورة التي تحتفل فيها بذكرها الثلاثين - ليس بالنسبة لبعض اعضائها فحسب ، بل بالنسبة لجميع الأعضاء - وقد توازن اخلاصها للمحافظة على السلام مع تقدير الحاجة الي تشجيع الرفاهية الاقتصادية والبشرية للانسان ، وتجاوزت الكلمات الوردية ، التي تلقى بكل جدية في هذه القاعة التاريخية ، ثم تنسى بعد ذلك بسرعة . وقد وافقت على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية وأعلنت عن انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، مع برنامج عملي ملائم . فمؤتمر السكان العالمي ، مؤتمر الغذاء العالمي ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والمؤتمر العام لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (يونيو و ) عقدت جميعا تحت رعاية الأمم المتحدة ، وهي تدل على اهتمام منظمتنا المتزايد بالحاجة لنتائج تنفيذ اعضائها . ومع ذلك ، فان الدورة الخامسة السابعة التي أنتهت منذ أيام قليلة مضت ، تقنع وفد بلادي بأن منظمتنا قادرة على أن تكون على مستوى التحديات في المستقبل .

وحينما عقدت الدورة الخامسة السادسة ، أمكننا أن نتبين عداء صريحا لأماني القطاع الأفقر في عضوية المنظمة ، وبدا من مواجهة الخلافات بين أولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون فقد بذلت محاولة لتوجيه لوم لا أساس له . لقد تركنا الدورة الخامسة السادسة ونحن ندرك الافتقار الى اتفاق الرأي ، وقد أظهرت دورتنا الخامسة السابعة عن طريق انجازاتها الايجابية ، صدق المشل القديم الذي يقول ، أن الارادة تفتح الطريق .

ان ما تبقى هو مظهر الالتزام بالعمل لاظهار أن انتباه أعضاء الأمم المتحدة الى الحاجة الى الاخلاص لمواد الميثاق ليس مجرد تيارات هوائية تختفي بمجرد انتهاء استراتيجية معينة . ولدنا تجارب العقدين الاول والثاني للتنمية لتبرير هذه المخاوف . ونحن نميل الى أن ننسى ، أن ميثاق منظمتنا يكرس فصلين يتضمنان ثماني عشرة مادة لموضوع التعاون الاقتصادي والاجتماعي العالمي . ففي المادة ٥٥ التزمت الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق مستويات أعلى من المعيشة والعمالة الكاملة ، وايجاد حلول للمشكلات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية بغية خلق ظروف من الاستقرار والرفاهية ، هذه الظروف اللازمة للعلاقات الودية والسلمية بين الأمم . وفي



المادة ٥٦ من الميثاق فنحن جميعا اعضاء المنظمة نتعهد بالعمل فرادى ومجتمعين بالتعاون مع المنظمة من أجل تحقيق الأهداف الواردة في المادة ٥٥ .

ولذلك فإذا كان قد بقي لوقت طويل ، عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي فالخطأ ليس خطأ الميثاق ، ولكنه يرجع الى الافتقار الى الإرادة السياسية من جانب الدول الاعضاء للوفاء بالتزاماتها . وهذه الإرادة يجب ان تظهر الان بطريقة ايجابية ، لانه يبدو ولوفد بلادى أن احداث العاملين الماضيين ، كانت يجب أن تظهر بطريقة لا لبس فيها ، أن البلاد الفقيرة والمطحونة والبلاد التي ليست في ظروف مواتية ، لن تقبل بعد الآن ، الظروف التي تسمح باستمرار احوالها التي تبدو يائسة . وإذا استطاعت الدول الغنية أن تعي الدروس ، وإذا استطاعت أن تبذل جهودا مخلصه كي تكون شريكة في التقدم السريع للبلاد النامية ، لتمت البداية لتنفيذ ماورد في ديباجة الميثاق ، " تجنب الاجيال المقبلة ويلات الحرب ، ولندفع بالرقى الاجتماعي قدما و نرفع مستوى الحياة في جو أرحب " .

لقد انتهت الدورة الخاصة السابعة ، بموافقة اجماعية في الاجتماع العام على الاجراءات المقترحة من اللجنة الخاصة . ويتوقع وفد بلادى أننا سوف نتخذ جميعا اجراءات سريعة لاقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . ونحن نتوقع توسعا جديدا ، وتنويعا لصادرات البلاد النامية . كما نتوقع تحسنا في ظروف التجارة عن طريق صندوق موازنة مالي عالمي ، يتضمن اجراءات مع برنامج متكامل ، وجدول على أساس الابقاء على القوى الشرائية فيما يتعلق بالبضائع المصنعة والتكنولوجيا والخدمات الاخرى التي نستورد ها . أن الاجراءات التي أوصت بها الدورة الخاصة السابعة ، من أجل نقل الموارد الحقيقية لتمويل التنمية ، ومن أجل إصلاح النظام المالي العالمي يجب أن تطبق غون ابطاء . ان هذه الاجراءات ضرورية لضمان انسياب موارد مالية بشروط سهلة ، ومزيد من اشراك المؤسسات المالية العالمية في استراتيجيات التنمية للبلاد النامية .

ولا تفوتنا بالطبع ، حاجة البلاد النامية نفسها الى التعاون بطريقة أكثر فعالية ، لتحسين احوالها الاقتصادية . ولهذا الهدف فأن قدرا أكبر من التعاون حول مشروعات اقتصادية يجب أن يتم .

ولقد بدت بداية طيبة في رغبة البلاد النامية التي تنتج البترول لكي تساعد البلاد النامية التي توجد في مواقف أقل . ولقد بلغت ، في الواقع المساعدة التي قدمت من جانب هذه البلاد في السنتين الماضيتين نحو ٢٢ في المائة من اجمالي انتاجها القومي . وقد أسهم بلدي نيجيريا ، رغم — احتياجاته الداخلية العظيمة ، بحصة متواضعة في عملية التنمية في بلاد أخرى — وبالإضافة إلى المساعدة الثنائية التي قد مناها لبلاد نامية أخرى ، فقد أسهمنا اسهاما كبيرا في بنك التنمية الافريقي ، حتى نزيد من قدرة هذا البنك على اعطاء قروض للتنمية لبلاد افريقية أخرى . ونحن نعتزم ، في اطار قدرتنا ، أن نواصل هذه العملية . وأود أن أشير أيضا إلى جهود التعاون التي وضعت في لاجوس في ايار/مايو هذا العام حينما وقعت خمسة عشرة دولة في غرب افريقيا على ميثاق المجموعة الاقتصادية لبلاد غرب افريقيا ( اكوواس ) . ونأمل أن يتحول هذا الميثاق إلى نقطة انطلاق لتجمع اقتصادي يفيد أعضائه ، وشعوبهم .

أن الأمم المتحدة هي المحفل المثالي لتطبيق المشاركة الواردة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، كما أنها تتيح مرحلة لا غنى عنها من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، وإذا كان لها أن تقوم بدورها ، فيجب أن تكون قوية وفعالة . وتتيح لنا الذكرى الثلاثين ، فرصة طيبة لكي نبحث معا بطريقة منسقة ، افضل وسيلة لدعم المنظمة ، وبذلك تمكنها من ان تستجيب اكثر ، إلى احتياجات عالم يتغير بسرعة . أن من يزعمون ، كما يفعل بعض الاعضاء الاقوياء في المنظمة ، ان الميثاق يسير على ما يرام ، يعيشون في برج عاجي . فمن ناحية وجهت انتقادات من بجانب البلاد النامية فيما يتعلق بالهياكل غير الديمقراطية الموجودة في الميثاق ، وعن طريق هذا النظام فان بلادا قليلة يمكنها أن تحيط ارادة الاغلبية الساحقة . ومن ناحية أخرى ، فان البلاد المتقدمة اتهمت البلاد النامية ، بطريقة مجحفة في رأيي ، بفرض طغيان الاغلبية في الجمعية العامة وانطلاق هذه الاتهامات ، والاتهامات المضادة ، إنما يمثل الحاجة إلى توجية نظرة فاحصة إلى الميثاق .

خلال الدورة التاسعة والعشرين ، وافقت الجمعية العامة على القرار رقم ٣٣٤٣ (د-٢٩) الذى كون مجموعة من الخبراء ، أوكلت اليهم مهمة تقديم دراسة تتضمن مقترحات حول التفسيـرات الهيكلية في نظام الأمم المتحدة ، بما يجعلها قادرة كلية على معالجة المشاكل الخاصة بالتعاون الاقتصادى العالمى بطريقة أكثر شمولاً . وهذا الاعتراف بالحاجة الى تطوير هيكل الأمم المتحدة ، حتى يكون أكثر استجابة ، ثبتت صحته . لأنه في التقرير المقدم من مجموعة الخبراء ، تضمـن اقتراحات بناءة ، ستحال لمزيد من الاجراءات الى اللجنة الخاصة . وفي مقدمة التقرير ، لاحظت المجموعة :

" ان كل اقتراح جاد للإصلاح ( خلافاً للاقتراحات الهامشية السطحية ) يمكن أن يتعارض مع مصالح طرف في الوضع الراهن . واصلاح جدى للنظام ، اذا كان يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الجديدة والتطورات ، يمكن أن يكون على حساب المصالح على المدى القصير ، والعادات المتأصلة لخدمة المصالح على المدى الطويل ، وفي اطار نظام اقتصادى عالمى يمكن تنفيذه . " (E/AC.62/9,Para 10)

ولا يمكن تقديم نصيحة أفضل لنماء هذه المنظمة في المستقبل . ولا يمكن أن يكون هناك تبرير أفضل من ذلك لحكمة الجمعية العامة ، حينما وافقت ، بعد مناقشة طويلة ، على القرار رقم ٣٣٤٩ (د-٢٩) والذى أنشأ اللجنة الخاصة لمراجعة الميثاق . ويأسف وفد بلادى لأن موقف عدم التعاون من جانب بعض الأعضاء ، قد منع اللجنة من احراز مزيد من التقدم . ودون أن أدخل في تفاصيل أكثر ، اسمحوا لي أن أذكر أولئك الذين يعارضون مراجعة الميثاق بالحقائق التالية : أولاً ، ان الأمم المتحدة اليوم ، يبلغ عدد أعضائها ١٤١ دولة ، ومن اجمالي هذا العدد ، ١٥ دولة فقط - أو أكثر من الثلث قليلاً - كانت " حاضرة أثناء انشاء المنظمة " . فاذا كان ثلث الأعضاء الذين اشتركوا فيما بعد في التوقيع على الميثاق ، لا يستطيعون التقدم باقتراحات لتحسينها في ضوء التجربة ، فسوف نشعر بأننا أعضاء من الدرجة الثانية .

ثانياً ، ان الآباء الذين أنشأوا المنظمة ، رأوا من الحكمة ألا يستبعدوا احتمال تعديل الميثاق : المادة ١٠٩ أوردت أحكاماً بشأن مراجعة الميثاق ، بينما المادة ١٠٨ تحدد الطريقة التي يمكن أن تنفذ بها التعديلات .

ثالثاً ، ان النماء يعتمد على التغيير .  
A/PV.2378  
66

ويتطلع وفد بلادى الى تطورات ايجابية في حل الموضوع ، وفي الوقت نفسه ، فان هذه الدورة للجمعية العامة ، يجب أن تعلن اصرارها لكي تعمل دون كلل من أجل بناء أكثر ديمقراطية ، يحقق الوفاء بأمانى كافة الأعضاء في منظماتنا .

لقد أثبتت عوامل كثيرة ، أن القوى العظمى لا تستطيع أن تتحمل وحدها مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدوليين . ولنأخذ مثلاً ، قضية نزع السلاح ، فبالرغم من الأولوية التي أعطيت لها في الميثاق ، إلا أنها أصبحت قضية ضائعة ، نتيجة التواطؤ بين القوى العظمى . ان مؤتمر لجنة نزع السلاح ، الذى كان يهدف الى أن يكون المحفل الرئيسي لمفاوضات نزع السلاح ، قد أصيب بالشلل . وقد أحبطت الجهود الجماعية بفعل القوى العظمى ، عن طريق معاملات ثنائية تظهر لها كتقدم ، ولكن بالنسبة لغالبية الأعضاء في الأمم المتحدة ، فانها ترقى الى تجاهل القضايا الحقيقية . ان المهمة الأساسية لمؤتمر لجنة نزع السلاح ، هي ليست اجراء مفاوضات مطولة حول اجراءات نزع السلاح . ان الهدف الذى نسعى اليه جميعاً ، هو نزع عام وشامل للسلاح تحت اشراف نظام دولي . وللوصول الى هذا الهدف ، يجب أن نوافق على اتفاقية شاملة لحظر التجارب . ان عدم التقدم حول هذه القضية الشائكة ، سوف يضر بكل القضايا الأخرى المتعلقة بنزع السلاح ، وهي ، نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . القضاء على احتكار القوى النووية لقلعة من الدول ، لانها تجعل من مفهوم المساواة في سيادة الدول سخيرية . الاقلال من المصروفات الاستراتيجية في الميزانيات العسكرية للبلاد القوية ؛ تحويل الموارد الانسانية والمادية في سباق التسلح ، الى تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى للانسانية ككل .

وفيما يتعلق بنا ، فلا توجد عقبات فنية للوصول الى نظام الحظر الشامل ، اذا توفرت الارادة السياسية . فبينما نعتز بقيمة الخبرة العلمية والتكنولوجية في تصنيف القضايا المعقدة المتعلقة بمفاوضات نزع السلاح ، فان عمل مؤتمر لجنة نزع السلاح ، لا يجب أن يتحول الى دهاليز جانبية وهامشية ، تعقد فيها الحلقات الدراسية السنوية .

وفي هذا المقام ، فان وفد بلادى يأسف ، لان فرصة طيبة لدفع قضية نزع السلاح ، قد فاتتنا خلال المؤتمر الأول لمراجعة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد فشل مؤتمر المراجعة في أن يكون على مستوى المهمة التي تعمل على وضع حواجز ايجابية ضد الانتشار الأفقي والرأسي

للاسلحة النووية . لقد تقاعست القوى النووية الأطراف في الاتفاقية عن اعطاء ضمانات بعدم التهديد باستخدام الأسلحة الفتاكة . وبالمثل ، لا توجد التزامات واضحة من جانب الدول النووية ، انها سوف تواصل الالتزامات التي تفرض عليها بموجب المادة السادسة من الاتفاقية ، بأن تجرى مفاوضات مجددة ، بغية تحقيق اجراءات محددة لنزع السلاح النووى . وبالنسبة لأولئك الذين قد تخلوا عن أن يصبحوا أعضاء في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ، فان موقف القوى النووية أكدت عدم المساواة بين الدول ، كما أكدت السيطرة من جانب القوى العظمى . وهناك حاجة لجميع الدول لكي تواجه قضية نزع السلاح بطريقة بناءة ومجدية أكثر ، في محفل تسوده المساواة . ويمكن أن يكون مؤتمر نزع السلاح العالمي المقترح ، محفلا مواتيا . واذا كانت المحاولات لعقد مثل هذا المؤتمر تحبط ، ويستمر في احباطها ، فان وفد بلادي لن يتردد في الانضمام الى بلاد العالم الثالث في المطالبة بأن تركز الجمعية العامة على نزع السلاح في دورة خاصة .

أود الآن أن أركز على قضايا خاصة تمس الأمن والسلام الدوليين ، والتي يجب على هذه الجمعية أن تتصرف ازاءها .

لقد شهد العالم ، في العام الماضي ، تطورا كبيرا في الكفاح من أجل التحرر ، في كل من الهند الصينية ، وافريقيا . وقد أكد شعب فيتنام استقلاله ، والآن يستطيع أن يتطلع الى أخذ مكانه الحقيقي في هذه الجمعية الموقرة . ويأمل وفد بلادي ، في أن الوقت لن يطول قبل أن تذلل العقبات التي وضعت في طريق قبول دولتي فيتنام في الأمم المتحدة . وفي كمبوديا أيضا ، أمكن إعادة النظام الشعبي . ويسعد وفد بلادي أن شعب كمبوديا ، سوف يتمكن الآن من تركيز جهوده من أجل إعادة بناء بلده ، وإعادة بناء اقتصاده الذي حطمه الحرب . ونرحب به أيضا بيننا . ونلاحظ بارتياح أيضا ، ظهور بابوا غينيا الجديدة الى الاستقلال ، ونتطلع الى الترحيب بهذه الدولة الجديدة في الأمم المتحدة .

في افريقيا ، وبالرغم من الكفاح المستمر لحركات التحرير التي تؤيدها جميع القوى المعارضة للقمع ، فان هذه المعركة وصلت الى الاستعمار البرتغالي . والمثل اللامع هو دخول غينيا بيساو الى مجتمع الدول ذات السيادة ، وتبعتها في هذه الدورة دخول موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب . ونحن نهنيء مرة أخرى هذه البلاد الجديدة لمنجزاتها ، ونتطلع الى العمل بطريقة وثيقة معها .

ونحن ندعو المجتمع الدولي أن يسعى الى مساعدة الأمم الجديدة ، التي تواجه  
مشكلات ضخمة ، نشأت عن وضعها الاستعماري الذي استمر فترة طويلة . ان سان تومي وبرنسيب  
وكذلك الرأس الأخضر ، تحتاجان الى مساعدة عاجلة ، حتى تعالج التدفق العظيم للاجئين ، الذين  
شردهم الموقف في أنغولا . ويأمل وفد بلادي في أن مكتب الأمم المتحدة للمندوب السامي للاجئين ،  
سوف يتخذ الاجراءات العاجلة الملائمة للمساعدة في ايجاد حل لهذه المشكلة الانسانية .

وللأسف فإن أنغولا التي تطلعتنا الى استقلالها في منظمتنا بأمل ، مشغولة الآن في صراع بين الفئات المختلفة ، يعوق نشاطها ويحوّله عن الطرق البناءة ، وحكومة نيجيريا تأسف لاثارة طرف في أنغولا ضد الآخر ، ونحن ندعو العناصر الخارجية التي تتدخل في الموقف في أنغولا ، أن تبتعد وتعطي لشعب أنغولا الفرصة لكي يسوى المهمة الصعبة لبناء الدولة ، وحكومة نيجيريا لن تقبـل أنغولا الممزقة ، كما هي الآن ، ونحن لا نؤمن بأن هناك مشكلة أنغولية لا يمكن أن تحل داخل أنغولا الموحدة . لذلك أناشد قادة أنغولا أن يضعوا مصالح أمة أنغولا وشعبها فوق المكاسب الشخصية ، وآمل باخلاص أن الحنكة السياسية بين قادة أنغولا سوف تسود . ويسر وفد بلادى أن يتمكن من أن يرحب في الأمم المتحدة بأنغولا السالمة بيننا .

وبرغم التقدم الذى تم في تصفية الاستعمار ، فالامبريالية التي تشكل أكبر تهديد ضـد السلام والأمن الدوليين ما زالت سائدة في جنوب أفريقيا ، ومشكلة زمبابوى تذكرنا - اذا كنا نحتاج الى تذكـرة - بالعقبات التي يجب أن نتخطاها قبل أن نرى نهاية العنصرية والامبريالية . ودفعنا الاعتقاد الى أن الزمرة المتطرفة قد وعت الدرس وأدركت عقم سياستها ، وقررت اتخاذ خطوات لتضمن لنفسها ولأطفالها الظروف السلمية لتحقيق التعاون مع السكان الأصليين الذين قمعتهم لفترة طويلة . وللأسف ، فإن ايان سميث ، مرة أخرى ، أظهر عزمه على تحطيم جميع فرص نقل السلطة بطرق سلمية ، عن طريق تحطيم المحادثات بين حكومته غير الشرعية ، وبين المجلس الوطني الأفريقي ، وذلك بالدخول بطريقة خطيرة في لعبة لتفرقة الجبهة الوطنية ، وعن طريق السعي لعقد مفاوضات مع رؤساء قبائل صنائع ، ان ايان سميث يعمل بذلك على نزاع مسلح جديد ستكون نتيجته واضحة لاشك فيها .

وهيـث أن الأمم المتحدة تشهد عدم حسن النية من جانب ايان سميث ، فيجب أن تعطى أقصى تأييد وتشجيع لحركة التحرير في زمبابوى ، والحكومة العسكرية الاتحادية لنيجيريا ، وتتمهد بتقديم تأييدها . وان حكومة بلادى تدعو المجلس الوطني الأفريقي الى أن يضم صفوفه .

ان الموقف في ناميبيا مستمر في التدهور ، فان حكومة جنوب أفريقيا لم تتحد فقط الأمم المتحدة ، ولكنها رفضت أن تدلي باعلان كما طلب مجلس الأمن في قراره ٣٦٦ ( ١٩٧٤ ) ، ولم تقتنع بقرارات المنظمة ، والى جانب ذلك فان دولة جنوب أفريقيا ، استمرت في سياستها الشيطانية لتفتيت

ناميبيا ، عن طريق خلق مجموعات سكانية ، وتحت ستار السماح للسود والبيض بتحديد مصير بلد هم دون تدخل ، فان نظام حكم فورستر واصل استمرار قبضته على ناميبيا . فكيف تستطيع المنظمة العالمية أن تمضي بالأمل حينما يواصل جنوب أفريقيا اقتراح اغتصاب وصاية المنظمة ؟ ان شعب ناميبيا ، قد استنفذ صبره وينتظر في صبر الأمم المتحدة لكي تضطلع بمسؤولياتها . فهل تخذله ، أو نقرر أن نواجه جنوب أفريقيا بالقوة اللازمة حتى تنسحب ؟ ان وفد بلادي يعتقد أنه اذا كانت لدينا العزيمة السياسية نستطيع أن نحل مشكلة ناميبيا في وقف قصير .

أما الأصرار ، كما يفعل بعض أعضاء الأمم المتحدة ، فان موقف بلادي نشأ عن احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي لناميبيا ، هذا الاحتلال الذي لا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب ، وانما يدان بأنه صاحب وجهين . ان الموقف في ناميبيا يمكن أن يثير حربا عنصرية فــــــــــــي القارة ، تحتاج الى فترة طويلة من السلام حتى تشفى من الاستغلال المبريالي . لذلك آــــــــــــــــــــل أن هؤلاء الذين استخذوا حق الفيتو لمنع اتخاذ اجراءات فعــــــــــــالة ضد جنوب أفريقيا ، ســــــــــــوف يعيدون النظر في مواقفهم ويدركون أن مسؤوليتهم بمقتضى الميثاق تمتد الى العالم بأسره .

وفي الدورة التاسعة والعشرين في العام الماضي ، وافقت الجمعية العامة ، بحكمتهاــــــــــــــــا ، على القرار رقم ٣٢٠٧ ( د - ٢٩ ) ، الذي دعت فيه مجلس الأمن الى أن يعيد النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة وبين جنوب أفريقيا ، وذلك في ضوء الانتهاكات المستمرة لمبادئ الميثاق ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان من جانب جنوب أفريقيا . ولسوء الحظ فان مجلس الأمن لم يستطــــــــــــــــع أن يتخذ قرارا بسبب استخدام حق الفيتو من جانب بعض الأعضاء الدائمين فيه . وبقيّة القصة ، التي أدت الى استبعاد جنوب أفريقيا من الاستمرار في المشاركة في أعمال الدورة معلوم جيدا .

والأمر الشــــــــــــــــيق على أى حال ، هو أن جنوب أفريقيا لم تكثف من حملتها الدعائية لكــــــــــــي تصور عطية وهمية للتحرر ، ولكن الحقيقة كما نعلم جميعا ، أنه لم يتغير أى شيء . ان أبشع أنواع الفصل العنصرى مازالت واضحة ، وبدلا من أن تبدأ الاتقــــــــــــــــالات الضرورية على أساس المساواة مع السود في جنوب أفريقيا ، فان نظام الحكم العنصرى يفضل اجراء ما يسمى بحوار مع بلاد أفريقية مستقلة . ان فورستر لن يتحدث الى زملاء سود في جنوب أفريقيا ، ولكنه سوف يتعامل عن طريق الزيارات السرية مع القادة السود في أماكن أخرى . واللبس الذى أحدثه النفاق في صفوف منظمة



الوحدة الأفريقية ، قد عرض عن طريق الاجتماع الخاص لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في دار السلام في نيسان / ابريل الماضي . وعلان دار السلام الذي وافق عليه الاجتماع الخاص لمجلس الوزراء أكد وجهة نظر أفريقيا ، التي أعلن عنها أولا في بيان لوساكا ، وهي أن الصداقة بين جنوب أفريقيا ، وبين بقية القارة لا يمكن أن يقوم الا على أساس التخلي عن سياسة الفصل العنصرى . أما الاصرار على أن الحوار يمكن أن يبدأ مع جنوب أفريقيا تحت قيادتها الحالية فهو خيانة للسكان غير البيض المقيمين في البلد .

ان الحكومة العسكرية الاتحادية في نيجيريا تعترف بحق السيادة لكل بلد لكي يحدد سياسته عن القضية الأساسية مع كل طرف . وتعتقد الحكومة العسكرية الاتحادية في نيجيريا أيضا ، أن الحقائق الواضحة يجب أن توحد جميع أعضاء الأمم المتحدة بشأن قضية الفصل العنصرى وهي بغيضة بالنسبة لميثاقنا . ومن قبيل خداع النفس أن نتحدث عن معارضة الفصل العنصرى ، فـ في حين أننا في الوقت نفسه ، نبقى على الروابط الدبلوماسية ، والاقتصادية ، وغيرهما مع نظام مبني كـلية على الفصل العنصرى . والأكثر خطورة هو أن يواصل أعضاء هذه المنظمة تزويد جنوب أفريقيا بالأسلحة التي تحتاجها لحماية نظامها البغيض والابقاء عليه . لذلك يجب على هذه الجمعية أن تؤكد من جديد ، وبقوة ، حظر السلاح عن جنوب أفريقيا وأن نطالب بوضع حد للتمدد الاقتصادى وجميع أنواع الاتصالات الأخرى مع جنوب أفريقيا . ويرغب وفد بلادى في أن يسجل تقديره للجهود التي لا تكل من جانب اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى في كشف شروط الفصل العنصرى . ونأمل أن جميع أعضاء الأمم المتحدة سوف ينضمون من قلوبهم الى مهمتهم العظيمة للقضاء على الفصل العنصرى . وعلى الذين اختاروا هذا الوقت لدعم وانشاء اتصالات وتعاون مع جنوب أفريقيا أن يحذروا هذا .

ان وفد بلادى يشعر بالقلق لأنه لم يوجد حل بعد ، لمشكلة قبرص ، ونحن نخشى أنه في هذا اليوم وفي العصر يمكن أن يضحى بمصلحة بلد صغير ضعيف غير منحاز ، على مذهب سياسات القوى العظمى . ان الأزمة الحالية في تلك الجزيرة ، قد نشأت نتيجة للأطماع السياسية لجارة قوية تعمل مدعية حماية واحد من قطاعي شعب قبرص .

والى أن يعتقـد أبناء شعب قبرص كلهم ، ان ولاهم الأول هو لقبرص ، وليس لبلد هم الأم في اليونان أو تركيا ، سيكون هنالك مجال للقوى الخارجية للاصطياد في الماء العكر . ولا تؤمن نيجيريا بالتسويات ، التي تفرض من دول كبرى ، لمشكلات دولة ضعيفة . ان مبدأ المساواة بين الدول الوارد في ميثاقنا هو النقيض لأية حلول مفروضة . ورغم أنه لا تغيب عن بالنا المخاوف بين الطائفتين ، فاننا لا نشارك في موقف الذين يفضلون تقسيم قبرص . ان وحدة أراضي هذه الدولة الفتية يجب صيانتها . ولذلك فان الجمعية العامة ، يجب أن تدعو الأطراف المعنية مباشرة بمشكلة قبرص ، كي تظهر الحنكة السياسية البناءة ، وتعمل من أجل ايجاد حل على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٠ ( د - ٢٩ ) .

ان هذه الجمعية ستواجه مرة أخرى بالمشكلة التي لم تحل ، والخاصة بالشرق الأوسط ، وما يتصل بقضية فلسطين المرتبطة بها ارتباطا وثيقا . وحينما فصلنا بين القضيتين أثناء المناقشة في العام الماضي ، أظهرنا للمرة الأولى اعترافنا الكامل بالمأساة الانسانية ، التي نشأت بسبب الاضطراب المستمر وقتا طويلا في تلك المنطقة . ان الحرمان من وطن ، وهو ما فرض على الفلسطينيين ، والحاجة الى توطيئهم ، ليس في معسكرات اللاجئين ، ولا حتى في بلاد عربية مجاورة ، ولكن وفي وطن لهم ، قد أصبح العنصر الحيوى في البحث عن سلام دائم مجد في المنطقة . ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة اعترفت ، ولو أن الاعتراف جاء متأخرا ، بهـذه الناحية من المشكلة ، حينما سمحت للسيد ياسر عرفات بشرف الحديث فيها . وهذه الجمعية حينما تعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة المتحدث الشرعي باسم الشعب الفلسطيني ، تعطي لها مكانا مشرفا في هذه الجمعية ، وفي أجهزتها في الأمم المتحدة . ان وفد بلادى يؤمن بان تلك التطورات في الدورة التاسعة والعشرين ، هي خطى لا غنى عنها ، نحو السلام . ان موضوع شعب فلسطين ، يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بتسوية يتوقع أن يعيش في ظلها .

وللأسف فان تهديد السلام والأمن الدوليين ، والذي يخلقه الموقف في الشرق الأوسط ، مازال قائما . وان عدم الاستقرار في مجريات الأحداث يشكل نكسة خطيرة في الجهود البناءة من جانب شعب المنطقة . ان القضية الأساسية لم تحل بعد ، بالرغم من أن تقدما مبدئيا قد تم لخلق الظروف التي تسهل اتصالات السلام . وان وفد بلادى يعتقد ان أى تقدم بشأن القضية المعقدة

في الشرق الأوسط ، هو خطوة نحو السلام يجب أن نرحب بها . ان قيمة التناول للمشكلة المعقدة ، الكل أو لا شيء ، يمكن أن يكون مصدر شك كالغطرسة التي تجد التعبير عنها في التحدى لقرارات الأمم المتحدة ، والجهود الحقيقية من أجل السلام . ولذلك يجب أن نرحب بالاتفاقية الأخيرة ، وأن نركز على متطلبات سلام تستوجب الحركة الدائمة . ويجب أن تظهر اسرائيل علامات ايجابية ، وأن تعرب عن رغبتها في التخلي عن موقفها القائم على التحدى ، وأن تتفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة . ان النوايا الطيبة لأعضاء كثيرين نحو اسرائيل ، قد ظهرت في القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في تموز/ يوليه في كمبالا ، وكذلك مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في آب/ أغسطس بليما ، ولدى اسرائيل الفرصة لكي تباد لها بالمثل هذه النوايا الطيبة ، وأن تضمن لنفسها ولشعبها السلام داخل حدود معترف بها . ففي صالح السلام والأمن الدوليين أن تكون اسرائيل بناءة أكثر في هذه الدورة للجمعية العامة . وما هو أكثر من ذلك ، فان هذا في مصلحة دولة اسرائيل .

لقد تحدثت باستفاضة في بداية كلمتي عن تركيز المنظمة على التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ولقد كنا في حاجة الى هذا التركيز منذ وقت طويل ، فهو يتماشى مع مبادئ الميثاق . وخلال الثلاثين سنة الماضية ، ومنذ التجمع التاريخي في سان فرانسيسكو ، والذي شهد ميلاد الأمم المتحدة ، فان المفارقات البارزة بين البلاد الغنية القليلة ، والبلاد الفقيرة الكثيرة ، قد أصبحت أكثر جلاء ووضوحا . ونحن نحتاج الى اجراءات عاجلة ضرورية من أجل السلام والأمن الدوليين ، حتى لا يتعرضوا للخطر بسبب العداوة الصريحة نتيجة للفروق الاقتصادية . ان أعضاء هذه المنظمة لديهم المقدرة ، وأرجو أن تتوفر لديهم الارادة ، لا حراز تقدم عظيم نحو خلق الظروف ، لوضع مستويات كريمة لحياة الجميع . ان الأمم المتحدة سوف يحكم عليها بالمدى الذي تنجح فيه ، في الجمع بين هذه المهمة ، وبين عملية المحافظة على السلام ، والدفاع عن كرامة الانسان . ولا يجب أن يقال عنا ، انه في حين توفرت لدينا الأدوات لكي نجعل منظمنا تحقق طموح الانسانية ، فاننا فضلنا الانغماس في مصالح وطنية وذاتية صغيرة بدلا من أن نعمل من أجل صالح البشرية .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : لقد طلب عدة مندوبين ممارسة حق الرد ، ولعلكم تتذكرون أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثلاثمائة والثلاثة وخمسين بعد الألفين ، قررت ألا تتجاوز المدة المخصصة لممارسة هذا الحق عشر دقائق ، واني أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد .

السيد كينين (أوغندا) (الكلمة بالانجليزية) : انني آخذ الكلمة ، لممارسة حقني في الرد ، على الادعاءات التي وجهت بالأمس في هذه القاعة ، من قبل ممثل الولايات المتحدة ، ضد شخص رئيس يلا دى ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، الرئيس الفريق عي دى أمين دادا رئيس أوغندا .

لقد هاجم السيد ميتشل ممثل الولايات المتحدة بالأمس ، الرئيس عي دى أمين رئيس أوغندا ، وتقدم بادعاءات حول شعب أوغندا ، مبنية على تقرير اللجنة الدولية لرجال القانون المقدم الى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، ولو كانوا من أرسلوه للحديث قد زودوه بالمعلومات الصحيحة ، أو كان مندوب الولايات المتحدة الذى حضر مؤتمر جنيف قد أحاطه علما بحقيقة الأمور ، لعلم أن هناك صفة سرية لأعمال لجنة حقوق الانسان ، وأنه لم يكن من المفروض أن يأتي هنا ، ويقيم ادعاءاته على تقرير ، لازالت اللجنة تنظر فيه حتى الآن .

ولكن ، بما أنه اختار أن يفعل ذلك فليس لدى بديل سوى أن أصحح الأمور . ان لجنة حقوق الانسان قد اجتمعت في شهر شباط/فبراير من هذا العام ، للنظر في الجزء الثالث من الادعاءات الواردة في تقرير اللجنة الدولية لرجال القانون ، وقلت الجزء الثالث ، لأن الجزئين الأول والثاني الذى أدعى فيهما أنه تمارس التفرقة العنصرية في أوغندا ، وأن النظام القضائي منهار فيها ثبت ألا أساس لهما من الصحة ، وقد استبعدتهما اللجنة الفرعية ، المنبثقة عن لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة وقد رأيت أن أبلغ الجمعية العامة أن أوغندا قد أبدت رغبتها ، في التعاون مع لجنة حقوق الانسان ، في مناقشاتها لموضوع أوغندا ، وقد طلبت تأجيل مناقشة البند الخاص بأوغندا ، نظرا الى أنه في حزيران/يونيه ١٩٧٤ شكلت لجنة مستقلة بمعرفة رئيس جمهورية أوغندا للتحقيق في الادعاء باختفاء بعض الأشخاص ، ولم تنته بعد هذه اللجنة من عملها ، وقد رأست هذه اللجنة شخصية قضائية غير أوغندية ، هو المواطن الباكستاني محمد سعيد

الذى عاش في اوغندا منذ عشرين سنة ، وكان في اجازة في بريطانيا ، ولم يعد الا منذ اسبوعين ،  
 ليشغل أكبر منصب قضائي في أوغندا ، وكان على اللجنة أن تبحث الموضوعات الآتية : ( أ ) اجراء  
 تحقيق بشأن الأشخاص المختفين ومعرفة شخصياتهم ؛ ( ب ) التحقق مما اذا كان هؤلاء الأشخاص  
 قد ماتوا ، أو لا يزالون على قيد الحياة ؛ ( ج ) بيان الأسباب والظروف التي دعت بعض الأشخاص  
 الى مفادرة أوغندا ، والتأكد من صحة هذه الأسباب ؛ ( د ) وبالنسبة لمن ثبتت وفاتهم تذكر  
 كيف ومتى وأين وتحت أية ظروف لقوا حتفهم ؛ ( هـ ) معرفة ما اذا كان هناك أشخاص ، أو منظمات ،  
 سواء داخل ، أو خارج اوغندا ، مسؤولة مسؤولية جنائية عن اختفاء أو موت هؤلاء الأشخاص المفقودين ،  
 وما هي عقوبة المتسبب في اختفاء أو موت هؤلاء الأشخاص ؛ ( و ) كان على اللجنة أيضا أن تحدد  
 ما الذى يجب عمله ، بالنسبة لأسر هؤلاء الأشخاص المختفين ، طبقا للمرسوم رقم ٢٠ ( ١٩٧٣ ) ؛  
 ( ز ) ما هو دور الحكومة لتضع نهاية لجريمة اختفاء أشخاص في اوغندا .

ان اللجنة جمعت بعض الأدلة في أوغندا ، ووصلتها معلومات من داخل وخارج أوغندا ،  
 وأود أن أذكر ما جاء في تقرير لجنة التحقيق :

” فلنبدأ بالقول بأنه لم توجد أية أدلة تشير انك يا صاحب الفخامة قد أمرت  
 بالقضاء على بعض الأشخاص ، وبغض النظر عما تقوله أجهزة الاعلام الدولية نحن مقتنعون  
 ونقول هذا على سبيل التكرار ، انه لا توجد أدلة تشير الى مثل هذه الادعاءات ” .  
 وقد اكتشفت اللجنة أن ٣٠٨ شخصا فقط قد اختفوا ، ثلاثة أرباعهم ينتمون الى قوات  
 الأمن ، واتضح أن أعلى معدل لاختفاء الأشخاص كان في الربع الأول من ١٩٧١ ، بعد فترة  
 قصيرة من تولي السلطة العسكرية زمام الأمور ، حيث كان البعض يقتل الآخر نتيجة لاختلافات  
 سياسية ، وكذلك خلال الربع الأخير من ١٩٧٢ أثناء غزو اوغندا من قبل بعض القوات الأجنبية .  
 ولذلك فانه من العجيب أن نستمع الى ما قاله ممثل الولايات المتحدة ، مستندا الى تقرير  
 وضعه أشخاص لم يذهبوا اطلاقا الى اوغندا . وعلى أية حال فانه من المفروض أن ترد اوغندا على  
 هذا الموضوع في تقريرها المقدم الى لجنة حقوق الانسان في جنيف قبل نهاية هذا العام . وعلى  
 ما يبدو ، أن ممثل الولايات المتحدة تحت ضغط الصهاينة في الولايات المتحدة ، لم يستطع  
 الانتظار ، حتى تستخلص لجنة حقوق الانسان النتائج النهائية من دراستها ، واننا نقدر الموقف  
 الصعب الذى يجد نفسه فيه .

لقد أشار بالأُس السيد ممثل داهومي ، الذى رأس المجموعة الافريقية هذا الشهر ، الى ادعاءات السيد مونيهان ، والى ما ذكره بشأن الرئيس عيى أمين ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . ولست في حاجة للرد على هذه الادعاءات التي ألقى بها من فوق هـذـه المنصة ، وقد اكتفيت بتسجيل ردى ، وتوجيهه للسيد أمين عام الأمم المتحدة طالبا منه أن يوزعه على السادة الأعضاء كوثيقة رسمية للجمعية العامة ، وعلى أية حال ، فان ردود مثلي داهومي ، وليبيا ، والسنغال ، لم تبين لممثل الولايات المتحدة حقيقة الأمر بما فيه الكفاية ، وكما يجب . ان ممثل الولايات المتحدة لجأ الى اسلوب غير سليم ، لا علاقة له ، في الواقع ، بما قاله ممثل داهومي من قبل .

ان السيد مونيهان أشار الى الرئيس عيى أمين " كقاتل عنصرى " . من هو القاتل العنصرى ؟ اسمحو لي بأن أطرح هذا السؤال ، خاصة وقد انكشف للشعب الامريكى ألا عيب وكالة المخابرات الامريكية داخل البلاد والتي حاولت انكارها ، كما حاولت انكار نشاطها في الدول الأجنبية ، فمن المعروف الآن أن هذه الوكالة ارتكبت جرائم بشعة لا نظير لها في تاريخ الانسان .

من المسجل والمعمـروف أن وكالة المخابرات الأمريكية ، حاولت استخدام السم لقتل باتريس لومومبا ، كما حاولت غزو خليج الخنازير في أمريكا اللاتينية ، وكذلك القضاء على زعيم ثورة كوبا فيدل كاسترو ، هذه ليست الا بعض أمثلة لما تلجأ اليه وكالة المخابرات الأمريكية من أساليب . أما بالنسبة للنفوذ الصهيوني في هذا البلد ، فإني أوضح بصورة قاطعة ، أن الرئيس عيدي أمين لم يكن أول من أشار الى نفوذ الصهيونية في هذا الجزء من العالم ، وقد تحدث عن ذلك عدد من المسؤولين الأمريكيين .

لقد ذكر ممثل الولايات المتحدة ، أن الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف تستمر في الدفاع عن اليهود ، والآسيويين ، والأفارقة ، والعرب . وفي الحقيقة أن هذا لم يكن الا ادعاء ومجافة للحقيقة ، وتصوير لفهم خاطيء . ان الامبرياليين الأمريكيين ، تحت ستار الدفاع عن الآسيويين وحمايتهم ، ارتكبوا جرائم قتل في جنوب شرقي آسيا ، وتحت ستار حماية الأفارقة ، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة والسموم الى نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا والى أجزاء أخرى من القارة الافريقية . كما نعلم أنه باسم الدفاع عن العرب ، أرسل الامبرياليون الأمريكيون أسلحة متقدمة الى اسرائيل ، للقضاء ، ليس فحسب ، على العرب والفلسطينيين ، وانما على اليهود أيضا . وحتى الآن فان الامبرياليين الأمريكيين ينظرون في تزويد اسرائيل بالصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوسا نووية فهل هذه هي الحماية التي تعد الولايات المتحدة بتقدمها الى شعوب العالم ؟ .

لن نخدع بتلك المهارات التي لا تضيف أى شىء الى المناقشات المثمرة التي أجرتها الجمعية العامة حتى الآن . ان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، يجب أن يعيد قراءة البيان الذى أدلى به الرئيس عيدي أمين ، ونرجو أن يفهم الرسالة التي ينطوى عليها ، وانما لم يتمكن من فهم مضمون كلمة الرئيس عيدي أمين ، فليجأ الى البعثة الدائمة لأفندا هنا ، حتى توضح له الأمور .

أود الآن أن أوضح نقطة أثارها من هاجم الرئيس عيدي أمين .

واننى لواطق أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يفهم هذه النقطة ، لكنه يحاول أن يخفي الحقيقة . ان الرئيس عيدي أمين قد طالب بالقضاء على اسرائيل كدولة ، ولكنه نادى بضرورة وجود دولة فلسطين ، التي يمكن أن يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون في استقرار وأمن .

ولكن اسرائيل لا تسمح بذلك ، لأن الصهيونية قائمة على التفرقة العنصرية ، وعلى التعصب ، وعلى فلسفة وأيدولوجية سياسية خاطئة . ان أية دولة قائمة على مثل هذه السياسة ، وهذه الفلسفة ، لا يمكن أن تتعايش مع باقي المجتمع الدولي ، ولا يمكن أن تفي بالشروط المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك فان اسرائيل تحدث واحتقرت وتجاهلت جميع قرارات الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : أرجو من السيد ممثل اوغندا ، ألا يتعدى الوقت المخصص له ، وأن ينهي كلمته ، وان يلتزم بهذه القاعدة .

السيد كينين (اوغندا ) (الكلمة بالانجليزية) : شكرا سيدي الرئيس ، وأرجو أن تكون رسالتي قد وصلت الى السيد ممثل الولايات المتحدة من فوق هذه المنصة .

السيد بنيس (اسبانيا ) (الكلمة بالاسبانية) : في صباح اليوم تحدث السيد وزير خارجية المغرب ، عن سبتة ومليلة ، والحشيمة ، وفيليز ، والجزر الجعفرية . وفي وثيقة صادرة من الأمم المتحدة A/AC.109/477 بتاريخ ١٣ شباط/فبراير من هذا العام ، أوضح وفد بلادي موقف حكومتي ، وموقف بلادي . وحتى لا أطيل الحديث ، فسوف أكتفي بما تضمنته هذه الوثيقة . وأود أن أشير الى أن أى تشابه مع جبل طارق لا أساس له . وفي هذا الخصوص أود أن أذكر بأن سكان جبل طارق الاصليين قد طردوا ، وأن هؤلاء السكان يوجدون في المدن التي ذكرتها .

ان وقد المغرب كثيرا ما كرر أنه يقبل في اطار القرارات الصادرة من الجمعية العامة ، أن يطبق في الصحراء الغربية مبدأ تقرير المصير . ان بلدي وافق على ذلك طبقا لما قاله وزير خارجية اسبانيا من فوق هذه المنصة ، حيث قال :

"وتمشيا مع روح التعاون الدولي ، وفي اطار تصفية الاستعمار ، علينا أن نعطي لسكان هذه المنطقة امكانية ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بكل حرية ، والتعاون بطريقة مشمرة مع بلاد المغرب الأخرى ، حتى لا نؤثر على الوثام في المنطقة ، وحتى نبقي على السلام فيها " . ( الجلسة ٢٣٦٧ ص - ٥١ ) .

كذلك قال في فقرة أخرى :



" ان اسبانيا موجودة في الصحراء الغربية ، دون حاجة الى موافقة أحد الا أهالي هذه المنطقة " . ( المرجع السابق ص - ٥٢ ) . وطبقا للميثاق فان اسبانيا تحترم المبادئ الخاصة بالاراضي غير المستقلة ، تلك المبادئ التي قررتها الجمعية العامة . وازاء الاطراف المعنية ، فان الأمر يتطلب أن يكون هناك استفتاء حتى يقرر الشعب مصيره في حرية تامة .

لقد قررنا في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٧٤ أن نقوم بهذا العمل فعلا ، طبقا للمبادئ التي يتضمنها القرار ٣١٦٢ ( د - ٢٨ ) ، وبعد ذلك وفي الدورة ٢٩ قررت الجمعية العامة بقرارها ٣٢٩٢ ( د - ٢٩ ) طلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، ومن ثم تأجل الاستفتاء المزمع اجراؤه بواسطة الدولة التي تتولى الادارة ، وتقرر ارسال لجنة لزيارة هذه المنطقة بعد دعوتها لذلك .

لقد وافقت بلادي على تأجيل الاستفتاء ، وذهبت البعثة لزيارة تلك الاراضي في شهر آيار / مايو ١٩٧٥ ، ونرجو أن تتقدم بتقريرها بعد وقت قصير . ان محكمة العدل الدولية لم تعلن بعد رأيها . وانني اذكركم في هذا الصدد ، بأن رئيس محكمة العدل الدولية قال في نهاية الدورات التي خصصت لدراسة موضوع الصحراء الغربية :

" اشكر وفد اسبانيا على ما قدمه من معونة ، خلال بحث هذا الموضوع في جلسات الاستماع الى الآراء المختلفة " .

كذلك وجه الشكر الى الحكومة الاسبانية على ما قدمته للمحكمة من معاونة قيمة .

ويبدو أن السيد وزير خارجية المغرب لا يعلم ماهي العناصر التي يجب أن تقدم لمحكمة العدل الدولية ، للدفاع عن صلب الموضوع . ان صلب الموضوع هو تقرير مصير أهالي الصحراء الغربية ، وان الموقف السلبي والجمود يتعارضان والواقع . ومما يدهش وفد بلادي ، ان حكومة المغرب قررت اللجوء الى محكمة العدل الدولية ، سعيا وراء رأي استشاري ، وأن تلك الحكومة تدعي ، - بينما الامر معروض على المحكمة التي أوشكت أن تنتهي من دراسته - أنه في امكانها اثبات وجهة نظرها ، دون أن تعتمد على أية مستندات .

ان موقف حكومتي معلوم جيدا ، وقد تقدمت بوثائق كاملة حول هذا الموضوع . وان الرأي الاستشاري للمحكمة سوف يكون عنصرا اضافيا للحكم وذلك طبقا للقرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) ودون المساس بحق الاهالي في تقرير مصيرهم ، وفي ٢٣ آيار/مايو من هذا العام أعلنت حكومتي رسميا الا تبقى في هذه الاراضي ، وطلبت الى الدول المجاورة أن تتحمل مسؤولياتها فيما يختص بالحفاظ على السلام . الجلسة رقم (٢٣٦٧) صفحة ٥٤ ، ٥٥ .

اننا نريد أن نغادر تلك الاراضي بكرامة وبشرف باعتبارنا دولة مسؤولة عن الادارة ، وان موقفنا دائما كان متمشيا وتلك القرارات . وأود أن اذكر بما قاله السيد وزير خارجية اسبانيا عندما اشار الى الاستفتاء ، الذي سوف يجري تحت اشراف الامم المتحدة ، حيث قال " ودون النظر الى نتائج الاستفتاء الخاص بتقرير المصير ، فان أهالي الصحراء هم وحدهم الذين يمكنهم ان يتخذوا القرار في هذا الشأن ، ان ان فكرة اخضاعهم لحل مفروض عليهم من الخارج سوف تخلق حالة خطرة من عدم الاستقرار بالنسبة لمستقبل تصفية الاستعمار " (صفحة ٥٦) ، ثم أضاف " ان بلادى سوف تستمر في تحمل مسؤولياتها باعتبارها الدولة التي تقوم بالادارة حتى تنتهي مرحلة تصفية الاستعمار ، وطالما تحترم الدول الاخرى ، وبصفة خاصة الدول المجاورة ، التطبيق السلمي لهذه الاجراءات التي تتمشى واحكام الميثاق ، والقرارات الاضافية التي اتخذتها الجمعية العامة ، واذنا حدث أى تغيير في الموقف يكون من شأنه تهديد السلام ، ويعوق اضطلاعنا بمسؤولياتنا ، فان الحكومة الاسبانية تحتفظ بحقها في توجيه نظر مجلس الأمن الى الاجراءات التي يجب تطبيقها للحفاظ على السلام ، كما أن حكومتي ستقوم بأى اجراء لازم لانتهاء من مرحلة تصفية الاستعمار " (صفحة ٥٦) .

ان اجراءات تصفية الاستعمار في الصحراء قد تأخرت دون داع ، وان اسبانيا ليست هي الملوثة فان حكومتي تعتبر ، واستمر هنا في اقتباس ما قاله السيد وزير خارجية اسبانيا :

" ان تصفية الاستعمار قد تنتهي بسرعة ، اذا تمكنت الجمعية العامة فسي

دورتها الحالية من اتخاذ قرار يحدد المهلة التي يجب احترامها " . (صفحة ٥٧)

وفي اللجنة الرابعة ، سوف يتعاون وفد بلادى ، كما فعل في الماضي ، بحثا عن حل سلمي ، لتصفية الاستعمار في هذه الاراضي ، في اطار أهداف ومبادئ هذه المنظمة .

السيد سلاوى (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد الممثل الدائم

لاسبانيا ، أراد ، مرة أخرى ، أن يحاول اقناعنا أن نيات حكومته صافية ، وذلك فيما يختص بصلب الموضوع ، أى أن اسبانيا ليس لها مصالح في الصحراء بعد الان ، وصفاً النية أيضاً في الموقف ، ان أن اسبانيا كانت دائماً أبدا تريد انهاء الاستعمار في هذه المنطقة ، بينما موقف المغرب - كما يقول - موقفا سلبيا .

ان المندوب في بيانه - وكونه مصمم على محاولة انكار المناورات التسوية التي جعلت اسبانيا ذاتها مسؤولة عن توقف اجراءات التصفية الحقيقية للاستعمار في الصحراء الغربية - قد قدم الدليل على أن حكومته ليست مرتاحة الضمير، وتجد نفسها واقعة في مناقضات كبيرة ، في الواقع لا يمكن للانسان ان يعلن من جهة أنه يحترم كل الاحترام مبادئ منظمتنا بينما يعمل من جهة أخرى على تفريع تلك المبادئ من معناها الحقيقي . وسوف اكتفي بذكر المراحل الأساسية لهذا الموضوع . ان اسبانيا منذ ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٣ أى لمدة ثماني سنوات متتالية ، عارضت بانتظام كل مشاريع القرارات ، أو ارسال بعثة لزيارة الصحراء . وفي ١٩٧٤ أقرت الجمعية العامة ، بأغلبية ساحقة القرار ٣٢٩٢ ( د - ٢٩ ) الذى يطالب بأخذ رأى محكمة العدل الدولية ، وتحفظت الجمعية العامة ، ازاء رغبة اسبانيا الصادقة ، في تحرير تلك الاراضي عن طريق اجراء استفتاء يرتبط بحقوق تقرير المصير .

علاوة على ذلك فان جمعيتنا اعترفت بأن لمشكلة الصحراء الغربية طبيعة خاصة ، ولا بد من أن يؤخذ في الاعتبار عند تصفية الاستعمار حقوق كل من المغرب وموريتانيا في ضرورة احترام سلامة اراضيها . وقد تأكد هذا المبدأ رسمياً عندما اتخذت محكمة العدل الدولية قراراً في ٢٢ ايار/مايو ١٩٧٥ خاص بالعضوية في هذه المحكمة يعترف بأن هناك ، فعلاً ، نزاعاً بين اسبانيا وبين المغرب ، ومن ثم تقرر أن تعين المغرب قاضيمثلها في هذه المحكمة .

وهكذا وضحت الاسباب التي دعت الى اتخاذ القرار ٣٢٩٢ ( د - ٢٩ ) ، فبدلاً من أن تحترم هذا القرار ، وتتعاون مع محكمة العدل الدولية ، فان اسبانيا على العكس من ذلك ، لجأت مرة أخرى الى العديد من المناورات لاعاقة اعمال منظمتنا . وهكذا قدمت لمحكمة العدل الدولية

كل الحجج القانونية الممكنة حتى تجبر هذه المحكمة على عدم الاستجابة لما طلبته الجمعية العامة ، فقد قالت اسبانيا ، ان الجمعية العامة قدمت اسئلة لها طابع اكايمي ومن ثم يتعين على المحكمة ان تمتنع عن ابداء الرأى وتقديمه الى الجمعية العامة .

ان المغرب يرى ، ان هذه المناورات انما هي معارضة صارخة من اسبانيا لعمال الأمم المتحدة ، بيد ان الاعلان الرسمي للحكومة الاسبانية الصادر في ٢٣ آيار/مايو الماضي هو الذى يكشف الستار ويكل وضوح عن النوايا الخبيثة ، ومخططات الدولة القائمة بالادارة . وفي اليوم التالي لليوم الذى اعترفت فيه محكمة العدل الدولية بوجود نزاع قانوني بين المغرب وبين اسبانيا فقد لاحظت اسبانيا أن لعبتها قد انكشفت امام الرأى العام العالمي ، فأعلنت انها تريد ان تنسحب في اقرب وقت ممكن من تلك الاراضي ، وان تسلم السلطة لسلطات محلية مزعومة ، وهكذا كشفت اسبانيا القناع عن رغبتها في العطل خارج الامم المتحدة وخلق حكومة من العملاء حتى تستمر في سيطرتها ، وفي هذا تعارض واضح مع الحقوق الاساسية لكل من المغرب وموريتانيا ، وحقوق شعب الصحراء ذاته . وفي واقع الامر لمن تريد اسبانيا ان تسلم ادارة تلك الاراضي ؟ الحزب الاتحاد القومسي الصحراوي الذى له مركز في الرباط ، أو للمجموعة المنشقة عن هذا الحزب والسجينة في العيون ؟ اذا كانت تريد أن تسلم السلطة الكاملة للجمعاء التى خلقتها اسبانيا ذاتها ، والتي غادر رئيسها الصحراء منذ بضعة أيام ، هل تختار اسبانيا الحركة الثورية للرجال الزرق أم لحزب الذين تم نفيهم ، ويميشون في كل من بروكسل والرباط ؟

وحتى اذا تمكنوا من اجراء الحوار مع الحزب الوحيد للتحرير ، وهو حزب تحرير الساقية الحمراء ، فقد يتعين عليهم أن يختاروا من بين الاطراف المتنازعة داخل هذا الحزب التي يوجد أحد هذه الاطراف في موريتانيا والطرف الثاني في السنغال والطرف الاخير في الجزائر .

ان منظمة الامم المتحدة وهي تسير على نهج سياسة رشيدة ، ستواجه المناورات الاسبانية بما تستحقه ، وفي اطار اجراءات تصفية الاستعمار ، ستتمكن من الحفاظ على حقوق موريتانيا والمغرب ، الخاصة بوحدها القومية ، وسلامة اراضيها .

أما فيما يختص بالجيوب الخاصة لاسبانيا ، الموجودة في الاراضي الموريتانية ، فان حكومة بلادي ، ويتأيد من كل البلاد غير المنحازة ، قد أكدت في مؤتمر ليما ، أنها تقترح على الحكومة الاسبانية ، أن تكون هناك مفاوضات مباشرة ، للانسحاب السلمي من سبتة ، ومليلا ، وجزر شفارينس ، وجزيرة فيليز ، ومن جيوب أخرى .

وهناك تشابه واضح بين هذا الطلب ، والطلب الذي قدم من اسبانيا للحكومة البريطانية لاستعادة جبل طارق . ولا يمكن للحكومة الاسبانية أن تدافع عن شيء ، ثم تعارضه على الصعيد الدولي . ان الموقفين يتعلقان بوضع تلك الجيوب التي استولى عليها منذ زمن مضى ، في اطار اتفاقيات وقعت تحت الضغط . ولكي تكون الحكومة الاسبانية صادقة مع نفسها ، يجب عليها أن تدخل فوراً في مفاوضات مع المغرب ، وأن توافق على الطرق والسبل التي تسمح باعادة هذه الجيوب ، التي تبقىها الان تحت سيطرتها الاستعمارية .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أشير باختصار الى الكلمة

التي القاها عصر اليوم الاسقف مكاريوس . انني لواق من أن الشعور العام هنا ، هو أن هذا البيان يتطلب الرد عليه من قبل وفد تركيا ، نظرا لانه كان موجها ضد حكومة بلادي .

انني اعلم مضمون البيان ، الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة صباح اليوم ، بناء على طلب ممثل اسبانيا . ان كلمة الرئيس ، في رأينا ، لا تنطبق علينا ، لأن الأسقف مكاريوس ، تحدث فقط نيابة عن الطائفة اليونانية القبرصية ، وهي احدى الطائفتين اللتين تتكون منهما جمهورية قبرص . ان سعادة رؤوف دنكاس رئيس دولة قبرص التركية الاتحادية ، قد ارسل رسالة الى السيد رئيس الجمعية العامة والى السيد الامين العام ، موضحا فيها هذه النقطة ، ولكن من باب المجاملة ، واحتراما لرئيس الجمعية العامة ، فاني سأجنب التعليق على مضمون ملاحظات الأسقف مكاريوس . وسأكتفي بالقول بأننا سوف نمارس حقنا في الرد كتابة .

وانني اتوقع أن توضح الطائفة التركية رأيها أيضا ، خلال المناقشات التي ستدور حول قضية قبرص .

ان وفدى يكرر أن الأسقف مكاريوس ، ليست له أية سلطة للحديث باسم الطائفة التركية ، لأنه لا يمثل فردا واحدا من الاتراك في قبرص . انني واثق من انه لا يلزم الحياد ، وذلك أمر ظاهر بوضوح .

السيد دى بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدى لا يستطيع تفهم الرغبة التي ابداهما وفد المغرب في خداع هذه الجمعية العامة . فليلتزم وفد المغرب بالهدوء ، لأن تقرير لجنة تقصي الحقائق سوف يظهر عما قريب ، كما سيصدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، ومنهما ستظهر الحقيقة بوضوح .

انني أرفض الاتهامات الموجهة اليها ، من أننا حاولنا خداع الجمعية العامة ، واخفأ الحقيقة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار .

ان السيد ممثل المغرب ، يعلم تماما أن حق تقرير المصير ، لا يمكن أن يمارس طالما أن شعب الأقليم ، الذي يتكون من رحل ، قد حول الى مواطنين مستقرين في مكان واحد . وهذا هو سبب تأخر هذا الاقليم .

والشعب هناك لديه ثروة ضخمة . وربما تكون تلك الثروة الموجودة في هذا الاقليم ، قد اثارت مطامع جيرانه ، لأنه فيما مضى ، لم يكن هناك من يهتم بمصير هذا الاقليم .

وأود أن اكرر أن الحكومة الاسبانية في اتصالاتها مع الدول المجاورة للصحراء الغربية ، تحاول دائما ايجاد اساس للتفاهم ، الذي يسمح بالتوفيق بين مصالح مختلف الأطراف المعنية ، وبين مصالح سكان الاقليم ، وذلك لا قرار السلام والاستقرار ، وهما ثمرة التعاون السليم .

ان أى تعبير آخر عن موقف الحكومة الاسبانية ، هو تشويه للحقيقة ، ويتناقض مع الواقع ، لأنني الشخص الوحيد المخول بالكلام باسمها .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : هناك عرف مقبول منذ زمن طويل في الأمم المتحدة ، وهو عندما يوجه رئيس دولة حديثا الى الجمعية العامة ، فان هذا الحديث يكون خارجا عن المناقشة العامة ، ولا يمارس بشأنه حق الرد . ان رئيس الجمعية العامة الحالي ؛ قد احترم هذا التقليد ، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به رئيس المكسيك . ولكن الان ، طبقت قاعدة مختلفة .

ان هذا أمر غير مقبول ، ان يقول ممثل تركيا انه لا يمارس حق الرد عندما يذكر أن كلمة الأسقف مكاريوس كانت مليئة بالاكاذيب . وبالرغم من ذلك ، فان الرئيس لم يعده الى النظام وهذا يتعارض مع الاجراء الذي اتبع صباح اليوم ، وهو حدث نأسف أن يقع في الجمعية العامة هذا العام ، كما نأسف لسلوك الرئاسة بشأنه .

وأود الان أن امارس حق الرد على ما قاله ممثل تركيا . لقد قال ان رئيس قبرص لا يمثل قبرص ، وأنه يمثل فقط الطائفة اليونانية في قبرص ، بينما جميع أعضاء الأمم المتحدة ، والامم المتحدة نفسها اعترفت به كرئيس لقبرص . لذلك ، فانه من الادعاء أن يقول ممثل تركيا هنا ، ان الأسقف مكاريوس ليس معترف له بهذه الصفة .

وعلاوة على ذلك ، فعلى أى أساس لا يعترف به ؟ ولماذا يحدث ذلك هذا العام ، ولم يحدث في العام الماضي ؟ ولماذا لم يأت في العام الماضي ، ويرد على رئيس قبرص عندما تحدث بنفس الاسلوب الذي استخدمه هذا العام ، ولكن بشدة أكبر ؛ وتشهدون جميعا على أن اسلوبه كان أشد في العام الماضي ، بالرغم من أنه كان من المفروض أن يكون اسلوبه أشد هذا العام ، نظرا لمطبات العدوان ، والطرده بالقوة ، والجرائم البشعة التي ارتكبت في قبرص .

والآن يأتي من يقول لنا أنه نظرا لهذه الجرائم الدولية ، ولأن شعب قبرص - مائتي ألف شخص قد نقلوا بالقوة والحديد والنار ، وطردوا من أراضيهم ، واستحضر من تركيا أشخاص آخرون ليحلوا محلهم - فان الموقف الآن قد تغير ، وان الأسقف مكاريوس لم يعد يمثل قبرص لأن ٤٠ في المائة من أراضي قبرص واقعة تحت حكم الغزاة الذين أحضروا معهم اترাকা من تركيا ليغيروا الخريطة الديموجرافية لقبرص . انه في الحقيقة يطلب من الجمعية العامة أن تقر هذه الجريمة .

أعتقد أن هذا يكفي ، ولست في حاجة لأن أقول أكثر من ذلك ، سوى أن أقول أن صلفه هنا ، انما يبين حقيقة الوضع في قبرص ، وموقف تركيا ازاء قبرص ، وازاء هيئة الأمم المتحدة . وازاء المجتمع المتحضر . انه يريد أن تسود شريعة الغاب في قبرص ، وأن ينقلها الى هنا ، لتكون شريعة للجمعية العامة .

انني لن أتحدث أكثر من ذلك في هذا الموضوع ، ولكننا سنناقش هذه القضية بتفاصيل أوفى في مجال آخر ، وسنبين كيف يتصرف الاترك ، وما اذا كان من الممكن أن تقبل هذه التصرفات وهذه الجرائم وأعمال العدوان هذه ، التي لانظير لها بما يترتب عليها من طرد السكان ، واحلال غيرهم مكانهم . انه لايسعني الا أن أقول أنه يجب علينا أن نرجع الى الورا عدة قرون في تاريخ الانسانية ، حتى نجد مثالا لهذا الوضع الغريب . ولهذا ، فان سلوك تركيا ما هو الا عودة الى البربرية .

السيد سلاوى ( المغرب ) (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد الممثل الدائم

لأسبانيا أكد منذ لحظات انه اذا كانت اسبانيا قد تأخرت في منح الاستقلال للصحراء ، فان ذلك يعود الى ضرورة أن يصبح الرحل من المستوطنين . وهي اذ فعلت ذلك ، فانه يقرر أن أسبانيا قد أخرت تصفية الاستعمار تأخيرا كبيرا . انني مغربي من الجنوب وأعلم تماما ان تقرير اللجنة التي زارت المنطقة والمكونة من رجال أشرف ، يتمتعون بالنزاهة ، سيقول لنا كم من هؤلاء الرحل تحولوا الى مستوطنين .

والنقطة الثانية التي ذكرها المندوب الدائم لأسبانيا ، هي ان المغرب لم يتقدم بمطالبه الا بعد اكتشاف الفوسفات والمناجم في الصحراء . وأؤكد لكم أولا ان مطالب المغرب تعود الى سنة ١٩٥٦ ، ثانيا - ان ثروة الصحراء تمثل احتياطا يقرب من ١٧ الى ٢٣ بليون طن . وأود



أن أوضح للجمعية العامة أن احتياطي الفوسفات في المغرب هو ٥٠ ألف مليون من الاطنان ،  
وبعبارة أخرى فإن احتياطي الصحراء لا يمثل الا ٤ في المائة من الاحتياطي الاجمالي للمغرب  
من الفوسفات . ولنلتزم بالجد ، فلا يمكن للمغرب أن يطلب وحدة أراضيها ليسترد احتياطيها يشكّل  
٤ في المائة فقط من احتياطيها الكامل . وأود أن أوضح ان طلبات المغرب تعود فعلا الى اليوم  
الذي حصلنا فيه على الاستقلال في عام ١٩٥٦ .

أما بالنسبة للنقطة الثالثة ، وهي ان اسبانيا قد عرضت دائما أن تحل المشكلة بين  
الأطراف المعنية ، فاني أقول أن المغرب لم يرفض ذلك أبدا ، وان الشروط غير الطبيعية التي  
فرضتها اسبانيا في كل محاولة من تلك المحاولات التي كانت تستهدف ان نتقابل ، هي التي  
أدت الى فشل كل هذه الجهود .

فاذا كانت اسبانيا على استعداد لمقابلتنا في ظروف طبيعية وموضوعية تتمشى وتاريخ  
تلك الاراضي ، فنحن على استعداد لاجراء تلك المقابلة .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أمارس

حقني في الرد على السفير روسيدس .

ان السفير روسيدس في كلمته المليئة بالأكاذيب والادعاءات والمهاترات قد نسي تاريخين  
هامين في تاريخ قبرص ، هذان التاريخان لهما أهمية كبرى فيما يتعلق بقوله اننا لم نعترف بالأسقف  
مكاربيوس كرئيس لدولة قبرص .

ان السفير روسيدس يجب أن يتذكر يوم ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ ، التاريخ الذي  
يبدأ مأساة قبرص . ففي هذا اليوم أعطيت الاشارة لجنرال للانقضاء على الجالية التركية ،  
والذي نتج عنه مقتل عدد لا يحصى من الأتراك ، وفرض على الجالية التركية أن تعيش في جو من  
الذل والرعب لمدة تزيد عن عشر سنوات . في ذلك اليوم ، فان دستور قبرص المبني على  
المشاركة المتساوية لكلا الجاليتين قد انتهك والقي جانباً ، واستغل حسب قوله كأداة للارهاب  
اليوناني ضد الجالية التركية .

والتاريخ الهام الثاني هو ١٥ تموز / يولييه ١٩٧٤ ، وسوف يذكر السفير روسيدس ان رئيس  
الجالية التي يمثلها قد وصف الأحداث التي حدثت في هذا التاريخ ، كما يلي ، عندما تحدث

في ١٩ من شهر تموز/يوليه من العام الماضي أمام مجلس الأمن وقال :  
 " ان النظام العسكري اليوناني قد انتهك استقلال قبرص . وبدون ذرة من  
 الاحترام . . . لاستقلال وسيادة جمهورية قبرص ، فان الطغمة العسكرية قد مدت عدم  
 "شرعيتها " الى قبرص". (S/PV.1780.P.7)

...

" كان غزوا ، ذلك الذي انتهك استقلال وسيادة الجمهورية . . . " (المرجع  
 السابق ص ١٣-١٥) .

...

" وطالما أن هناك ضباطا يونانيين في قبرص ، فان الغزو مازال مستمرا " (المرجع  
 السابق ص ١٦) .

" . . . ان احداث قبرص لا تمثل موقفا داخليا لليونانيين في قبرص . لقد تأثر  
 أيضا أترك قبرص . ان انقلاب الطغمة العسكرية هو غزو ، ولقد عانى شعب قبرص بأكمله  
 أترك ويونانيين من نتائج " ( المرجع السابق ص ٢١) .  
 تلك هي نهاية الاقتباس لما أدلى به رئيس الادارة اليونانية في قبرص .

ان هذا الشرح حتى لما حدث في تموز/يوليه ١٩٧٤ . انه الغزو اليوناني هو الذي  
 انتهك استقلال وسيادة قبرص ، وبقاء الجالية التركية . ان ما قامت به تركيا لم يكن الا عملا تؤكده  
 المعاهدات الدولية ، لانهاء التهديد الدائم لاستقلال وسيادة قبرص ، والخطر الذي يتهدد  
 كلا الجاليتين . ان تدخل تركيا كان مشروعا ، وقانونيا ، وسديدا . واذ لم تتدخل تركيا ، لفقدت  
 قبرص استقلالها بصورة نهائية ، ولحكم عليها بأن تعيش تحت الدكتاتورية التي ينفذها الجميع  
 اليوم .

لذلك فمن الأفضل تجنب الجدل المسرحي ، مع تركيز جهودنا بطريقة واقعية لـ

النزاع .

وبهذه الروح ، فان وزير خارجية تركيا في بيانه في المناقشة العامة ذكر :  
 " ان الحكومة التركية تعتبر أن أي حل يجب أن يقوم على المبادئ والاعتبارات

التالية :

أولا : ان تتفاوض الطائفتان على قدم المساواة ، وعلى أساس قرار هيئة الأمم المتحدة ، وان أية محاولة للمساس بهذه المساواة ، أولبذربذور الشك سوف تحوّل دون حدوث هذه المفاوضات .

ثانيا : ان المرحلة الأخيرة في النزاع القبرصي ، ترتبت على الانقلاب العسكري الذي هدّد استقلال الجزيرة ، وان أي حل مقبل يجب أن يكون مبنيا على سيادة ووحدة أراضي قبرص ، ان دولة قبرص يجب ان تمكن من اتباع سياسة عدم الانحياز التي تتماشى مع مصالح الطائفتين ، وتساهم في اقرار السلام والأمن في هذه المنصة من البحر الأبيض المتوسط .  
 ثالثا : ان دستور الجزيرة يجب أن ينص على اتحاد ثنائي ، يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية في الجزيرة والخدمات التي تحتاج اليها الطائفتان ، مع ضمان التعاون القائم على الأمن والثقة المتبادلة .

رابعا : ان الطائفتين يجب ان تشتركا في الحكومة الاتحادية على قدم المساواة

(A/FV.2364,F72)

ان الجمعية العامة في حكمتها ، وكذلك مجلس الأمن ، دعيا الى التفاوض والتشاور بين الطائفتين ، وقد أبدت غالبية الوفود التي شاركت في المناقشة العامة ، نفس الرغبة .

ان الطائفة التركية أبدت استعدادها لاجراء مفاوضات بناءة . ومن الأفضل لممثلي

القبارصة اليونانيين ان يبدوا نفس الرغبة في اجراء الحوار .

ولكن من الصعب ، الا نشك في فطرة رئيس الادارة اليونانية على تقديم مثل هذه المشاركة ،

وان فرض على الاتراك ان يعيشوا في جو من القهر فانهم يستخلصون نتيجة حتمية ، ألا وهي أن رئيس الادارة اليونانية القبرصية لا يستطيع ان يساهم في حل مشكلة قبرص ، وانه لا يمكن الوصول الى تسوية طالما بقيت نفس العقلية قائمة .

وأما انه لا يستطيع التخلي عن الافكار المسبقة التي أبدأها ، فقد ظهر ذلك واضحا في حديثه مع السيد لورنس ستيرن ، والذي نشر في صيف ١٩٧٥ في جريدة السياسة الخارجية ، عندما قال :

” ان حقيقة انني لم اتمكن من الوصول الى اتفاق مع الطائفة التركية ، ————  
 باستمرار حياتي السياسية ” .

اذن ، هل يمكن ، لطالة حياته السياسية ان يحاول منع استعادة السلام والاستقرار في هذه المنطقة ؟

ان السيد روسيدس تحدث عن العدوان ، بينما الادارة اليونانية القبرصية هي التي بدأت بالعدوان ضد الطائفة التركية سنة ١٩٦٣ . وفي سنة ١٩٦٢ فان رئيس قبرص حينئذ ، كان يثير طائفة ضد الأخرى في احاديث عامة غير معقولة اقتبس أحدها :

” طالما أن الطائفة التركية تنتمي الى الأمة التركية ، فان أهداف أبطال أيوكا لا يمكن أن تتحقق ” .

لقد تحدث السيد روسيدس عن الاحتلال . ولقد كان الاسقف مكاريوس نفسه هو الذي دعا قوات الاحتلال اليونانية الى قبرص ، ورأس قبرص المحتلة بالقوات الاجنبية ، لمدة تزيد عن عقد ، وهذه القوات هي التي أطاحت بحكومته . وتحدث عن اللاجئين . ومما يثير السخرية ، ان الشخص الذي يتبع سياسة فرضت على القبارصة الاتراك ان يعيشوا لاجئين في وطنهم ثلاث مرات عبر العقد الأخير ، يتكلم عن نكبة اللاجئين . انه يتحدث عن خطط الاتراك في تقسيم الجزيرة ، بينما هو نفسه أقسم بأن يسلم الجزيرة غير مقسمة الى اليونان .

ان كلا من الطائفتين القبرصيتين ، اليونانية والتركية ، قد عانت كثيرا لزمّن طويل ، ويجب وضع حد لهذه المأساة . ان مثل تلك النهاية لن تتحقق الا بتسوية تحفظ المصالح المتبادلة للطائفتين ، وتضمن ، وتكفل المشاركة الحقيقية بينهما في حكم الجزيرة . فلنعدل عن الدعاية ، ولنبدل جهودا ببناءة لحل المشكلة .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : لقد سجل ممثل قبرص طلبه للكلام ممارسة لحق الرد ، وانني أدعو أولا ممثل العربية السعودية ، الذي يطلب الحديث في نقطة نظام .

السيد البارودي (العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : ان هـ\_\_\_\_\_ هذه  
المباراة في ممارسة حق الرد لا نهاية لها ، فان كل رد يستوجب رداً آخر ، وعلى ما يبدو ، لن  
تكون هناك نهاية لذلك ، وقد تأخر الوقت . لذلك أطلب رفع الجلسة فوراً .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : أطرح هذا الاقتراح على التصويت  
ووفق على الاقتراح بأغلبية ٤ صوتاً مقابل ٥ أصوات ، وامتناع ٢٤ عن التصويت.

رفعت الجلسة عند الساعة ٣٠ / ١٩